نظام شرق أوسطى ..

سوق شرق أوسطية ؟!

د. علي الدين هلال - د. سعيد النجار - فهمى هويدى
د. جلال أمين - جميل مطر - د. ناصيف حتى
د. عبد العظيم أنيس - د. محمد السيد سعيد د. هبة حندوسة

وهذا واحد من الموضوعات التى حدث بشأنها لغط كبير، وخلط أكبر، وأريقت فيه ومن حوله، أطنان من الحبر على أطنان من الورق.

غير أن خطورة الموضوع وأهميته، لا يمكن أن نرضى أمامها بمجرد التوقيع فى دفتر الحضور والانصراف وتسجيل المواقف بينهما، ولا يمكن - كذلك - أن نقبل بشأنها أن تكون المناقشة والمجادلة مجرد «حبر على ورق»!

سوق شرق أوسطية . . هوية شرق أوسطية . . نظام شرق أوسطى.

ثلاثة جوانب تتعرض للخلط، وثلاثة موضوعات يثور حولها اللغط.

ومبعث الخلط، ومصدر اللغط - فيما أتصور - كان عدم الإدراك، أو التحديد الواضح لما هو (أمر واقع) فى مواجهة ما هو (حلم وطنى أو قومى مشروع)، مع انعدام الخيال الذى يقبل ببعض الأمر الواقع فى مرحلة بعينها، مع الاحتفاظ لوجدان الأمة بالقدرة على الحلم، والسعى من أجل تحقيقه فى مرحلة أخرى.

ثم إن مبعث الخلط ومصدر اللغط - فيما أظن - كان فى السقوف الزمنية المنخفضة التى يصر كل طرف على أن تظلل موقفه وتحميه، فكل من الفرقاء يصر على بلوغ كامل تصوره الآن . . حالاً . . فوراً، من دون إبداء حيثيات مقنعة لهذا التحديد الزمنى، ومن دون الحرص على عبور الفرقاء الآخرين معه إلى المستقبل، وكأن كلاً منهم قد وجد فى مناسبة هذا التغيير الدراماتيكى فى شكل ومستقبل المنطقة، فرصة ذهبية للتخلص من بقية الفرقاء عند هذا المنعطف، وهو منعطف - بحق - تاريخى!

ومبعث الخلط ومصدر اللغط - أخيراً - يأتى من شعور فريق بعينه - مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة - بنشوة الانتصار، وشعور الفريق الآخر - إزاء ذات التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة - بحسرة الانكسار، وكل من الشعورين يثير لدى صاحبه، أعلى درجات التشبث، وعدم المرونة، بل ويثير لدى صاحبه أعلى درجات رفض الآخر، والانسحاب من ساحة الحوار مع هذا الآخر، إلى ساحة الكلام مع الذات وعدم القبول بغير هذه الذات ونيساً أو جليساً.

وكان لابد لأداة الحوار الصحفى الجماعى فى شكل الندوة أو حلقة النقاش، أن تحاول الخروج بالجميع من مربع هذا الخلط وهذا اللغط، الذى يفضى إلى واحدة من أبشع أشكال النفى السياسى المتبادل بين الأطراف الوطنية، وكان عليها - أيضاً - أن تحاول الخروج بالنقاش - فى هذا الموضوع - إلى الهواء الطلق، وإلى الناس الذين ينبغى أن يكون لهم رأى فى هذا الموضوع الذى لا يمكن أن نرضى أمامه بمجرد التوقيع فى دفتر الحضور والانصراف وتسجيل المواقف بينهما، ولا يمكن - كذلك - أن نقبل بشأنه أن تكون المناقشة والمجادلة مجرد «حبر على ورق» !!

. . . . . .

وعُقدت الندوة فى السادسة من مساء يوم ١٠ يوليو ١٩٩٣، وشارك فى مناقشاتها: د. على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية فى جامعة القاهرة، د. سعيد النجار الخبير فى البنك الدولى وعضو المجالس القومية المتخصصة فى مصر، والأستاذ فهمى هويدى الكاتب والمفكر الإسلامى، ود. جلال أمين أستاذ الاقتصاد فى الجامعة الأمريكية، والأستاذ جميل مطر مدير المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل، ود. عبد العظيم أنيس الكاتب السياسى والأستاذ غير المتفرغ فى جامعة عين شمس، ود. ناصيف حتى خبير الشئون السياسية فى الجامعة الأميركية، ود. هبة حندوسة رئيس قسم الدراسات الاقتصادية فى الجامعة الأمريكية، ود. محمد السيد سعيد الخبير فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

أكد **الدكتور على الدين هلال** أن الترتيبات الإقليمية الجديدة ستكون بعد التسويات الثنائية لا قبلها، وأن الشرق أوسطية ليست نظاماً إقليمياً بديلاً، ولا ضرورة لمحاربة أشباح، وأن العرب قادرون على حماية مصالحهم كغيرهم، وأن رفض أى علاقات مع إسرائيل يعنى أنه لا داع للمفاوضات.

. . . . . .

وقال **د. سعيد النجار** إنه لا تعاون - إقليمياً - قبل تحقيق سلام شامل عادل، وإن الحديث عن إجراءات بناء ثقة قبل تحقيق السلام غير مقبول، وإنه يجب التمييز بين تبادل الرأى فى الترتيبات الإقليمية وبين تنفيذها، وإن الترتيب الشرق أوسطى لا يتعارض مع التعاون العربى، وإنه لا خوف من علاقات طبيعية مع إسرائيل طالما لا تمييز فى المعاملة، وإن رفض التطبيع مع إسرائيل - إذا تحقق سلام - غير مقبول دولياً وأخلاقياً.

. . . . . .

أما **فهمى هويدى** فأكد أننا فى حاجة إلى مشروع عربى لمواجهة المشروع الإسرائيلى، وأن حديث السلام يحشرنا فى زاوية.. بينما إسرائيل تغير الواقع على الأرض.

وقال: إن الإسلاميين يتعاملون مع قضية الشرق الأوسط من منطلقات وطنية، وإن هذه المنطقة عربية - إسلامية.. ولا مجال لهوية شرق أوسطية، وإن المفهوم الشرق أوسطى مصمم - خصيصاً - لاستيعاب إسرائيل.

. . . . . .

وقال **د.جلال أمين**: إن الموضوع الشرق أوسطى يتعلق بـ«الأجندة» الإسرائيلية لا العربية، وإنه إذا كانت الشرق أوسطية شرطاً للتسوية فهى تعنى - بحق - إذعاناً، وإن إسرائيل تختلف عن غيرها فى أنها تحمل مشروعاً مناقضاً للآمال العربية، وإن العلاقة مع إسرائيل تمثل خطراً على التطور الثقافى العربى، وإن مهمة مثقفينا هى التمسك بالطموح العربى مهما كانت الظروف،

وإن الهوية العربية فى خطر، والمشروع الإسرائيلى يستهدفها، وإنه ليس ضد السلام لكن ما يحدث الآن ليس سلاماً.

. . . . . .

وأكد **جميل مطر** أن إسرائيل هى الركيزة الأمنية للغرب فى المنطقة، وأنه لا يمكن تدعيم الاقتصاد على حساب الحضارة العربية، وأن الضغوط لإنهاء المقاطعة هى جزء من الإعداد لترتيب شرق أوسطى، وأن الترتيبات المقبلة تتجاوز العلاقات بين الدول، وأنه ينبغى على العرب تجنب تقديم التزامات من الآن.

. . . . . .

أما **د. هبة حندوسة** فقالت: إن القدرة التنافسية للسلع الإسرائيلية منخفضة، وإن هناك شكوكاً إسرائيلية فى إمكان نجاح السوق الشرق أوسطية، وإن تدفق الاستثمارات الأجنبية هو أهم مكسب لإسرائيل فى حالة السوق الشرق أوسطية، وإن فرصة السوق العربية ما زالت قائمة حتى إذا دخلنا فى علاقات مع إسرائيل، وإن الإسرائيليين سبقونا إلى دراسة مستقبل المنطقة.

. . . . . .

وطرح **د. ناصيف حتى** رؤيته متمثلة فى الآتى:

إننا نعانى من حرب باردة بين منطقين: ثقافى واقتصادى، وإن الهوية العربية ستبقى ولا توجد هوية شرق أوسطية، وإن تعامل العرب مع غيرهم أكثر واقعية من تعاملهم مع بعضهم، وإن التحولات التطبيعية الراهنة مع إسرائيل ليست فى صالح المفاوض العربى، وإن السلام العربى - العربى ضرورى لتحقيق السلام مع إسرائيل.

. . . . . .

وقال **الدكتور عبد العظيم أنيس**: إن المفاوضات لا يمكن أن تنتهى إلى ما يحقق مصلحة عربية، وإن أى اتفاقات ستكون بين حكومات وضد رغبة الشعب، وإن النضال ضد إسرائيل سيستمر فى العالمين العربى والإسلامى،

وإنه يقبل وجود اليهود فى المنطقة، ويرفض أن يكونوا أسيادها، وإنه - أيضاً - ليس ضد التفاوض مع إسرائيل، ولكن ليس فى الظرف الراهن، وإن استمرار المفاوضات يفتت النضال الفلسطينى ويغطى على الانتهاكات الإسرائيلية.

. . . . . .

وطرح **الدكتور محمد السيد سعيد** رأيه فى مجموعة العناصر الآتية: ضرورة البحث فى بدائل غير عسكرية لإدارة الصراع مع إسرائيل، وأن رفض التفاوض قد يقود إلى سيناريو أسوأ من الأندلس، وأنه يمكن استخدام التسوية لتذويب المجتمع الإسرائيلى ونزع عسكرته، وأن اتباع العرب استراتيجية دفاعية يعرضهم لمخاطر كبرى، وأن تحول المنطقة إلى مجموعة أنظمة وظيفية يدعم دور إسرائيل، وأن أشكال التجارة غير التقليدية ترجح كفة إسرائيل على العرب، وأنه لابد من بحث تحويل الصراع مع إسرائيل إلى مجالات مدنية.

. . . . . .

ووسط كل الزخم الذى عكسته هذه الآراء، تحركت مناقشات الندوة على محاورها ومساراتها، تشتعل سخونة فى أغلب المواقف، وتناقش بعقلانية باردة بعض العناصر، وفى الحالتين كانت تتصدى بالبحث الدؤوب والمخلص لواحدة من أخطر وأهم تحديات المستقبل فى المنطقة.

وفيما يلى نص الندوة :

د. عمرو عبد السميع: أحد السيناريوهات المحتملة فى موضوع النظام الشرق أوسطى سيناريو نظام إقليمى ذو طابع مؤسسى، وهذا يثير عدة تساؤلات حول وضع جامعة الدول العربية كما يثير تساؤلات أخرى حول ما إذا كانت هناك ترتيبات أمنية يمكن أن تنشأ بين إسرائيل وبين الدول العربية وضد من؟

د. على الدين هلال: هذا منطق بعض المفكرين العرب ممن تخصصوا فى زراعة الخوف وفى أن يكونوا مبشرين بكل ما يتعلق بهزيمة للمنطقة العربية أو للعرب، فالحديث عن موضوع النظام الشرق أوسطى يثير بداية السؤال التالى: أين طرحت هذه الفكرة؟ ومن قال إن هناك نظاما شرق أوسطى؟ مفهوم الشرق الأوسط مفهوم مطروح منذ زمن ولا يوجد شىء جديد فى هذا، كما لا يوجد شىء جديد فيما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر مفهومان: مفهوم النظام العربى الذى طرحته الحركات السياسية العربية ثم جسدته ثورة ١٩٥٢، ومفهوم الشرق الأوسط كإطار استراتيجى، وهذا كان منطلق الدول العظمى فى وصف المنطقة العربية، لكن نحن كأبناء لهذه المنطقة نسميها إما المنطقة العربية أو المنطقة العربية الإسلامية، وقد تصرفنا على هذا الأساس، لكن الدول الكبرى عندما تتعامل مع هذه المنطقة، مثل الإدارة المختصة بنا فى وزارة الخارجية البريطانية أو فى وزارة الخارجية الأميركية، تضعنا فى سياق إقليمى أكبر أو أصغر، وفكرة التعاون الاقتصادى واستخدام المنهج الاقتصادى الوظيفى كمدخل لحل الصراع العربى - الإسرائيلى موجودة منذ منتصف الخمسينيات، ولو نذكر مشروع جونستون الذى طرح على مصر فى ذلك الوقت، كان يتضمن شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادى، لكن فيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة، هذا الموضوع مُثار فى سياق آفاق ما بعد التسوية، يعنى - تحديداً ودون أى لغو أو عبث الحديث عن أى ترتيبات إقليمية يبدأ بعد انتهاء المباحثات الثنائية لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وأى حديث غير هذا يتناقض مع تصريحات صريحة قالها رؤساء جميع الدول

العربية، المباحثات متعددة الأطراف تشير إلى تصورات لما يمكن أن يحدث فى المنطقة بعد توقيع المعاهدة الإسرائيلية - الفلسطينية، والإسرائيلية - السورية، والإسرائيلية - الأردنية، والإسرائيلية - اللبنانية، وربما يقال كلام آخر من عنديات صحفى أميركى أو صحفى صهيونى أو فى تصريح لمسئول غير مسئول هنا وهناك، لكن عندما نرى التصريحات الرسمية لرؤساء الدول العربية، ولوزراء خارجية الدول العربية ذوى الحيثية بما فى هذا التصريحات الرسمية الأميركية، نجد الحديث عن أى مجالات للتعاون الإقليمى سيكون مطروحاً بعد حل القضايا الثنائية.

وأنا أرى أنه لا مجال لإقحام أمور محسومة فى هذا الموضوع مثل العروبة والقومية، فالعروبة هى انتماء ثقافى وحضارى وقومى، ولا يمكن لأحد أن يناقشه أو يتنازل عنه، فنحن - أحياناً - نخلق أعداءً وهميين، ثم نبدأ فى الصراع معهم، الشرق أوسطية هى مجموعة ترتيبات اقتصادية وأمنية لحل مشاكل معينة، وليست نظاماً إقليمياً، وهنا الخطورة، لقد افترضنا أن هناك نظامَ شرق أوسطى على الرغم من أنه لا يوجد - فيما أعلم - إلا ضمن الدعاية الصهيونية، فنحن نختلق - فيما أتصور والله أعلم - معارك حول هذا الموضوع، وعلينا أن نأخذ موقفا إيجابيا، وهذا الموقف الإيجابى هو أن لدينا نظاماً عربياً له مؤسساته أى الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها، وهناك ٢٢ دولة عربية تشارك فى جميع هذه المنظمات، وعندما تتحقق تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، من المتصور فى مرحلة السلام أن تنشأ ترتيبات إقليمية معينة، لكن لماذا سيناريو شرق أوسطى بالذات؟ أنا رأيى أن نرفض هذا، فالمقصود ترتيبات إقليمية لمنطقة معينة، والمشاركة فيها تختلف وفقا للقضية، فعلى سبيل المثال، مصر قالت إن نهر النيل خارج أى حديث عن هذه المسألة، والموقف العربى السليم - فيما أتصور - أن نرفض منظمة مياه إقليمية ونطرح أن كل مشكلة مياه ينشأ ترتيب إقليمى لها، فمثلاً مشكلة مياه نهر الأردن يشترك فيها مثلاً الأردن وسورية وإسرائيل، ففى مرحلة ما بعد السلام يمكن

أن ينشأ ترتيب إقليمى معين بين هذه الدول. ومياه نهر الفرات، تشترك فيها تركيا وسورية والعراق، إذن تنشأ منظمة إقليمية أو تعاون إقليمى حول هذه المسألة، وبعبارة أخرى بدلاً من أن نعادى أشباحا لم تولد بعد، يمكن أن نوئد هذه الأشباح فى مهدها، بطرح تصورات استراتيجية مناهضة، والتصور الاستراتيجى المناهض لا يستوجب أن نبدأ بالحديث عن نظام شرق أوسطى، ثم نتساءل عن علاقته بالنظام العربى، فبهذا السؤال تكون قد وقعت فريسة للخصم، فالمطلوب هو أن نقدم تصوراً لماهية هذه الترتيبات، وفى تصورى أن هناك مشكلات معينة فى مرحلة ما بعد التسوية الإقليمية للصراع القائم، وأطراف كل مشكلة من المتصور أن يقيموا - معاً - ترتيبات.

النقطة الأساسية هنا ألا يحدث ترتيب جماعى، وإنما مجموعة من الترتيبات الجزئية وقد يضم أحدها ثلاث دول، ويشمل ترتيب آخر خمس دول، وهكذا وفقاً لنوع المصالح.

والنقطة الأخيرة إنه إذا كان الخصوم أذكياء فلا يجب أن نتصرف أو نتصور أننا بُلهاء، فإذا كان الآخرون يقدرون على حماية مصالحهم، فمن المتصور - أيضاً - أن لدينا من مفكرينا وأساتذتنا من يستطيعون - أيضاً - أن يحموا هذه المصالح بشكل أو بآخر.

د. عمرو عبد السميع: على ضوء هذه التقدمة الإيضاحية والتى تأخذنا بعيداً عن مأزق السؤال نفسه الذى يسقط فى براثن منطق إسرائيل، هناك سيناريو آخر يطرح الآن - أيضاً - لمسألة نظام شرق أوسطى وهو نظام سوق اقتصادية تضم - فيما تضم - تركيا وإسرائيل، فهل هناك أخطار على اقتصاديات الدول العربية نتيجة مثل هذا الترتيب.. ثم هل يمكن أن نضم إيران إلى مثل هذا الترتيب أم لا؟ وفى أى وقت يمكن أن تنضم إيران له؟

د. سعيد النجار: أبدأ بإبداء موافقتى على جزء كبير جداً مما ذكره الدكتور على الدين هلال، ونظراً لضيق الوقت وتفادياً للدخول فى مناقشات غير منتجة وغير مثمرة، أريد أن أصوغ القضايا الأساسية التى تثيرها قضية السوق شرق

أوسطية، أول قضية تناولها الدكتور على الدين هلال، وهى أننا عندما نتكلم عن سوق شرق أوسطية إنما نعنى صورة من صور التعاون الإقليمى بعد قيام سلام شامل عادل فى المنطقة، إذن فأى كلام عن أى ترتيب أو تعاون إقليمى قبل نشوء سلام شامل عادل، هو - كما قال - يتعارض مع كل المواقف الرسمية للدول العربية، بل إنه يتعارض مع طبائع الأشياء، لأنه - إلى حد كبير جداً - غير متصور وغير ممكن لا سياسياً ولا إنسانياً، فكيف تدخل فى تعاون إقليمى إذا لم تعالج القضية الفلسطينية حتى وإن تحققت الاتفاقات الثنائية مع كل بلاد الطوق، إنما لم نصل إلى تسوية شاملة بالنسبة للقضية الفلسطينية، فالمفروض أن يكون هناك اتفاق شامل على كل القضايا، ومقبول من كل الأطراف وعلى رأسهم الشعب الفلسطينى، ولا يجوز تضييع الوقت فى غير هذا، والنقطة الوحيدة التى تثار - فى هذا السياق - أن من المعروف أن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تناديان فعلاً بتنفيذ بعض الإجراءات قبل قيام سلام شامل عادل فيما يسمى إجراءات بناء الثقة، على أساس أن مثل هذه الإجراءات التى تنفذ فى أثناء المفاوضات تساعد على الوصول - سريعاً - إلى تسوية شاملة عادلة، وأنا - شخصياً - أرى أن هذا كلام فارغ، فللولايات المتحدة ولإسرائيل أن يقترحا ما يشاءان، ولكن الأمر المؤكد أن التعاون الإقليمى إذا حدث أصلاً، فهو يفترض قيام سلام شامل وعادل فى المنطقة، وأن ما يسمى بإجراءات لبناء جسور ثقة هو فى الواقع ضد قضية السلام وليس معها، لأن إسرائيل إذا شعرت أنها تستطيع أن تدخل فى تعاون إقليمى قبل السلام، فما هو الحافز لها على أن تسعى للوصول إلى تسوية شاملة، وهذا الرأى قلته فى المؤتمر الذى حضر فيه إسرائيليون، وأقامه مركز دراسات الشرق الأوسط بالقاهرة أخيراً، وقلت لهم إننا عندما نتكلم عن أى تعاون فالمقصود أنه يتحقق بعد أن نصفى كل مسائلنا دون استثناء، أما القول بأن نضع -موضع التنفيذ- بعض الإجراءات لبناء الثقة، فهو ضد عملية السلام وليس معها.

والقضية الثانية: أن موقف بعض المثقفين العرب من قضية الشرق الأوسط موقف غير سليم، وموقف سلبى لأننا يجب أن نفرق بين أمرين، بين تبادل الرأى والبحث فى شكل المنطقة بعد السلام، وبين تنفيذ ترتيبات التعاون الإقليمى ولقد اتفقنا على أن تنفيذ ترتيبات لابد أن ينتظر قيام السلام الشامل والعادل، أما البحث فى هذه الترتيبات، فمن الواجب علينا أن نتناوله بشجاعة وصراحة ونعرف أين هى مصلحة البلاد العربية، وأين هى مصلحة إسرائيل، وإلا فإننا نعطى لإسرائيل ميزة علينا، لأن إسرائيل فى المرحلة الحاضرة تبحث بعناية وبدقة شكل المنطقة بعد قيام السلام، ولا يجوز أن نقف موقف المتفرج من هذا وإنما يجب أن ندلو بدلونا، ونقول إنه إذا قام سلام شامل وعادل، ففى هذه الحالة من المصلحة أن نسير فى هذا الاتجاه وليس من المصلحة أن نمضى فى اتجاه آخر، هذه هى القضية الثانية، أى التفرقة بين التنفيذ - الذى لا بد أن ينتظر قيام سلام شامل عادل - وبين البحث وتبادل الرأى الذى ينبغى أن يحدث من الآن، وكان يجب أن يحدث منذ بدء المفاوضات فى مدريد، لكن المفكرين العرب أخذوا وقتاً كى يبدأوا فى البحث فى هذه المسائل، والواقع أننا بسبب سكوتنا وبسبب عدم تناولنا بالمناقشة لهذه المسألة - التى تعالج بطريقة عاطفية - فإننا نضعف مركز المفاوض العربى، فهذا المفاوض فى مركز لا يحسد عليه، بينما المفاوض الإسرائيلى يستطيع أن يستفيد من صحف ومجلات وثروات ومؤتمرات عن شكل المنطقة بعد السلام، المفاوض العربى لا يجد ما يقرأه إلا صيحات غاضبة من بعض الناس تتهم البعض الآخر بإقامة تطبيع مع إسرائيل من غير سلام، وبأنهم يريدون أن يمكنوا إسرائيل من الاستيلاء على المنطقة، نيابة عن الولايات المتحدة الأميزكية، مثل هذا الكلام لا يقدم ولا يؤخر، بل إنه يؤخرنا كثيراً لأن من الواجب أن نبحث فى الصواب والخطأ بدلاً من التراشق بالاتهامات.

والقضية الثالثة: هى علاقتنا بأى تصور وأى تعاون إقليمى شرق أوسطى، أنا هنا لا أتفق - تماماً - مع الدكتور على الدين هلال فى أن أى كلام عن

الموضوع الشرق أوسطى يعنى أننا نُسلم لأعداءنا أو ما يشبه ذلك، وكأننا نلعب اللعبة التى يريدوننا أن نلعبها، وأنا - شخصياً - لا أرى هناك أى تعارض بين أى ترتيب شرق أوسطى إذا كانت هناك حاجة إليه بعد قيام السلام وبين التعاون العربى، فكما قال الدكتور على الدين هلال التعاون العربى والفكرة العربية والعلاقات العربية مسألة حضارية ثقافية، وعلى الرغم من أنها تعثرت إلا أننا لم نيأس إلى الآن ولا يجوز أن نعتبر أى تعاون يضم بلاداً غير عربية هو ضد التعاون العربى، أو على حساب التعاون العربى، هذا غير صحيح، والدليل على ذلك واضح جداً، فمثلاً فى القضايا التى تكون فيها مصالح لبلاد البحر الأبيض المتوسط قامت ترتيبات تضم هذه البلاد، وفى المجالات التى وجدنا أن هناك إمكانية للتعاون الأفريقى، شاركنا فى هذا التعاون، وحتى فى المجالات التى توجد فيها مصالح عربية لكن على المستوى دون القومى مثل مجلس التعاون الخليجى تحقق ذلك، ولم يقل أحد أن أى تحرك من هذه التحركات على حساب التعاون العربى، والأصح أن نقول بأن هناك بعض القضايا قد تتطلب عند قيام السلام الشامل العادل التعاون مع بلاد غير عربية بما فيها إسرائيل، وأن هذه الصيغة أكثر فعالية فى علاج تلك المشاكل من الصيغة العربية البحتة، إنما هذا لا يجوز اعتباره على حساب الصيغة العربية أو على حساب التعاون العربى.

والقضية الرابعة: تتعلق بالسوق شرق أوسطية، لقد اتفقنا على أن نقول إن السلام يجب أن يقوم أولاً، وإنه يجب أن نفرق بين البحث والتنفيذ، واتفقنا على أن هذا ليس على حساب التعاون العربى، إذن يبقى الرأى فيما يتعلق بالسوق شرق أوسطية؟ هنا - أيضاً -آخذ على المفكرين العرب أنهم لم يقفوا دقيقة واحدة لكى يُعَرِّفوا لنا ماذا يقصدون بالسوق شرق أوسطية، لأن هذا المصطلح يحمل عدة معان لا معنى واحداً، فنستطيع أن نتصور عند قيام السلام هذه التفرقة بين نوعين من العلاقات بيننا وبين إسرائيل، النوع الأول من العلاقات ينشأ من تلقاء نفسه وليس فى حاجة إلى قيام مؤسسات خاصة، مثل

الانتقالات السلعية بين البلاد العربية وإسرائيل، وإنهاء المقاطعة والتدفقات الاستثمارية بيننا وبين إسرائيل، لكن ليس على أساس إعطاء ميزة خاصة من طرف لطرف آخر، فنحن لا نعطى ميزة للسلع الإسرائيلية التى تريد دخول أسواقنا، وإسرائيل لا تعطى ميزة للبلاد العربية إنما تدخل السلع الإسرائيلية للسوق العربية على نفس الأساس الذى تدخل به السلع الأميركية أو الإنجليزية أو اليابانية، وكذلك الاستثمارات، إذا أرادوا أن يستثمروا عندنا فإن استثماراتهم تخضع لنفس القواعد التى تخضع لها الاستثمارات الأجنبية لا أكثر ولا أقل، وكذلك الحال بالنسبة لنا، نحن لا نطلب ميزة خاصة للبضائع العربية عندما تدخل إسرائيل ولا نطلب ميزة خاصة للاستثمارات العربية إذا أراد أحد أن يستثمر فى إسرائيل، هذه العلاقات تقوم من تلقاء نفسها، وليست فى حاجة إلى إذن من أحد، وأنا - شخصياً - لا أرى أن يكون عندنا أى تخوف من مثل هذا، ليس هناك أى تخوف من أن البضائع الإسرائيلية سوف تغزو المنطقة العربية وتجتاحها لأن البضائع الإسرائيلية ليست أكثر تفوقاً من البضائع الإيطالية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية، وسوف تدخل عندنا بنفس الشروط، فليس هناك أى محل للخوف وكذلك ليس هناك أى محل للخوف من أن الاستثمارات الإسرائيلية ستأتى هنا وتستولى على الأصول العربية، لأن إسرائيل ليس عندها الطاقة لذلك، ولأن الاستثمارات الإسرائيلية كأى استثمار أجنبى سوف يخضع لنفس القواعد والضوابط التى يخضع لها أى استثمار أجنبى آخر. فإذا خفنا من هذا وأردنا أن نضع قواعد لحمايتنا، فالمهم ألا تكون هذه القواعد قائمة على التمييز بين أى استثمار أجنبى واستثمار أجنبى آخر أو بين بضاعة أجنبية وبضاعة أجنبية أخرى، هذا هو التعاون الذى ينشأ من تلقاء نفسه.

أما النوع الآخر المختلف كل الاختلاف، فهو الدعوة إلى إنشاء سوق شرق أوسطية بمعنى إقامة منطقة تجارة حرة، ومناطق التجارة الحرة ليست من نوع واحد، فمنطقة التجارة الحرة ممكن أن تقوم على أساس تخفيف الحواجز

الجمركية فيما بيننا وبين البعض، مع استبقاء كل دولة لتعريفتها الجمركية وسياستها التجارية الخارجية، ومنطقة التجارة الحرة - هذه - غير الاتحاد الجمركى الذى يقوم على أساس توحيد وإزالة القيود فيما بين البلاد الأعضاء وتوحيد السياسة الجمركية، بحيث يوجد سياج جمركى موحد لكل البلاد الأعضاء كما هو فى السوق الأوروبية، وأعتقد أن المسألة المطروحة هى الأولى فالذى فى ذهن البعض عندما يتكلمون عن سوق شرق أوسطية، هو إقامة منطقة تجارة حرة، بمعنى أنه إما أن تُخفف القيود التجارية أو تُزال القيود التجارية مع استبقاء كل بلد لسياستها الجمركية إزاء العالم الخارجى، وأنا - شخصياً - لا أرى محلاً لذلك، يعنى مع قولى إن العلاقات التى تنشأ من تلقاء نفسها لابد أن تنشأ، فليس هناك أى عقبة ولا أى خوف ولا أى خطر، وفى الوقت نفسه لا أرى أن الظروف مهيأة لإقامة منطقة تجارة حرة، أو سوق شرق أوسطية بمعنى منطقة تجارة حرة بيننا وبين إسرائيل، لعدة أسباب:

أول سبب وهو الأهم، أننا حاولنا ذلك فيما بين البلاد العربية نفسها ولم ننجح، فما هو الأساس كى نتصور أن مثل هذا الترتيب سوف ينجح إذا دخلت معنا إسرائيل؟

والسبب الثانى أن عوامل الفشل قائمة سواء كانت فيما بين البلاد العربية نفسها أو فيما بين البلاد العربية وإسرائيل، ففيما بين البلاد العربية، هيكل الانتاج - نفسه - لا يساعد على قيام تجارة وعلاقات تجارية بين البلاد الأعضاء، والسياسة التجارية لمعظم البلاد العربية قائمة على أساس الحماية الجمركية الشديدة، وليس على أساس فتح الأسواق، ومسألة منطقة التجارة الحرة فى الواقع تؤدى فى أغلب الحالات إلى توسيع نطاق الحماية بحيث أنها تشمل الحماية فى بلاد أخرى التى تمتد إلى سوقنا فى مقابل أن تمتد الحماية لبضائعنا إلى أسواق البلاد الأعضاء، وفى هذا ضرر وليس نفعاً للبلاد الأعضاء، فهى قيود إلى ما يسميه الاقتصاديون بعملية تحويل التجارة من مصادر كبيرة الكفاءة إلى مصادر أقل كفاءة داخل منطقة التجارة الحرة، لأنك تعطى مزايا خاصة

للمنتجين داخل المنطقة الحرة، وليس لنا مصلحة فى ذلك.

مختصر الكلام أننى لا أرى هناك محلاً لقيام منطقة تجارة حرة، وأن هذه المسألة التى فشلت فيما بين البلاد العربية وفشلت - أيضاً - بين كل البلاد النامية سوف تكون فاشلة، إذا جربناها مرة أخرى.

أضف إلى هذا - أخيراً - أن إحدى العقبات فى طريق منطقة التجارة الحرة بهذا المعنى مع إسرائيل هى أن مستوى التطور الاقتصادى الإسرائيلى يمكن أن نقول إنه أعلى من مستوى التطور الاقتصادى لبعض البلاد العربية، وهذا يؤدى إلى وضع يثير الكثير من العقبات، وإسرائيل - نفسها - لما دخلت فى منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة قالت إنها أقل تطوراً من أميركا وترتب على ذلك أنها كانت منطقة تجارة حرة من جانب واحد، بمعنى أن البضائع الإسرائيلية تدخل السوق الأميركية دون أى قيد أو شرط، أما البضائع الأميركية فهى تدخل السوق الإسرائيلية خاضعة للقيود الجمركية وكل قيود أخرى ترد عليها لفترة انتقال تصل إلى عشر سنوات، كذلك الحال بالنسبة لليونان والبرتغال وأسبانيا عندما دخلوا السوق الأوروبية، حيث تم التحرير من جانب واحد، وهو أن البضائع البرتغالية تدخل السوق الألمانية أو الفرنسية دون قيد أو شرط، أما البضائع الفرنسية والألمانية فلا تدخل السوق البرتغالية إلا تحت قيود وضوابط لفترة إنتقالية كبيرة، وعلى ذلك هذا أيضاً يعتبر عقبة، لأن معناه أن إسرائيل إذا أرادت أن تقيم سوقاً حرة فمعنى ذلك أنها سوف تسمح بدخول السلع العربية إلى سوقها دون قيد أو شرط أما السلع الإسرائيلية فتدخل السوق العربية خاضعة لنفس القيود التى ترد على بضائع الدول الأخرى.

د. عمرو عبد السميع: ننتقل إلى الأستاذ فهمى هويدى لأنه يبدو أنه فى وعاء التيار الإسلامى هناك كم كبير من الجدل وكم كبير من الهواجس وكم كبير من الشكوك متعلقة بهذا الموضوع..

د. جلال أمين : لحظة لو سمحت، أحب أن أعرف السؤال الذى ستوجهه لى كى أفكر فيه، يعنى فى الحقيقة لم أتوقع هذا الجو فى الندوة، أى أن نجلس

لنجيب على أسئلة نفاجأ بها، ولذلك أحب قبل أن أتكلم أن أعرف السؤال لأكون مستعداً لا أن توجه لى سؤالاً لا أعرفه وتقول لى تفضل تكلم فى عشر دقائق، أنا أحب أن أرتب عقلى.

د. **عمرو عبد السميع**: الحقيقة أننا أوضحنا فى التقديم للندوة أنها قائمة على توجيه الأسئلة وهذه الأسئلة شبيهة جداً بالأسئلة التى توجه فى الحوارات الصحفية، ولا أظن أن فى كل الحوارات الصحفية حضرتك تطلب أن تعرف الأسئلة قبل أن تتكلم.

د. **جلال أمين**: لكننى أريد أن أعرف.. فهل لديك مانع؟

د. **عمرو عبد السميع**: لا مانع (وكتبت له السؤال) وسأسأل - أولاً - الأستاذ فهمى.. فيما يتعلق بوعاء التيار الإسلامى يبدو أنه أكثر الأوعية السياسية التى تثير الهواجس والشكوك حول فكرة قيام سوق شرق أوسطية أو نظام شرق أوسطى، بل وتطرح - فى هذا السياق - أفكاراً عن الهوية الشرق أوسطية فى مقابل الهوية الثقافية الإسلامية والعربية.. ما هو تقويمك لمثل هذا النوع من الآراء؟

فهمى هويدى: أولاً أنا لا أزعم تمثيلاً للتيار الإسلامى، ولكن أظن أن المقدمة التى استقبلنا بها الكلام تضعنا أمام موقف ملتبس - إلى حد كبير - يعنى الدكتور علىّ قال إننا نتعامل مع شبح لم يولد بعد، بينما نرى أن هناك أشياءً ولدت بالفعل، مثلما حدث فى الزراعة بين مصر وإسرائيل مثلاً والمركز الذى أنشأه الدكتور يوسف والى وهذه حقيقة، والإجراءات التى تتم لإنهاء المقاطعة العربية - الإسرائيلية، هناك شىء حاصل يعنى، فنحن لسنا أمام حقيقة كاملة ولسنا أمام شبح لا أصل له، يوجد جنين - إذا صح التعبير - يجرى تخليقه على مستوى الواقع وعلى مستوى الفكر، هناك مفكرون يتكلمون وهم لا يفعلون ذلك فقط، كمفكرين ولكن يتكلمون كمعبرين عن رؤى سياسية معينة، يعنى المفكر الذى يتكلم هو يعبر عن وجهة نظر نظام سياسى،

وليس فقط عن اجتهاده الشخصى وهو أيضا يعكس شيئاً يحدث، أما إذا كان الموضوع شيئاً لم يحدث أو شبحاً لا أساس له ولا إقدام ولا كيان له، فالمسألة تختلف، وأظن أن الكلام الذى قاله الدكتور سعيد هو كلام يطرح الموقف الأمثل وهو أنه لا يمكن أن يتم شىء إلا بعد كذا وكذا، لكن الحاصل أن هناك أشياءً تتبلور وتتخلق على الرغم من أن الوضع الأمثل لم يتحقق.

ومن هنا فأنا أظن أنه إذا أراد طرف ينتسب إلى الحالة الإسلامية أن يتعامل مع الموضوع، فهو يتعامل معه من المنطلقات الوطنية التى تعتمد أو تسعى إلى تحديد مصالح الأمة وتكريس استقلالها والدفاع عن هويتها.

وموضوع الهوية الشرق أوسطية على الرغم من أن هناك كتابات فى هذا المعنى، لكن يبدو أنها لا تعبر عن أمر له جذور حقيقية، ففى حقيقة الأمر لا يكاد المرء يتصور أن هناك ما يمكن أن يسمى هوية شرق أوسطية، يعنى هذه المنطقة هى منطقة عربية إسلامية بالدرجة الأولى، وموضوع الشرق أوسطية يتعلق بدور جغرافى وله ملابسات وعلى الرغم من أننى قرأت لكتاب محترمين كلاما عن الهوية الشرق أوسطية، لكننى أرى أنه افتعال وكأنه دعوة لتذويب خصوصية هذه المنطقة بحيث تنخلع من انتمائها العربى وانتمائها الإسلامى، وأنا أحد الذين ساورتهم الشكوك من هذا الطرح لأنه عندما نتكلم عن هوية شرق أوسطية فكأنها صيغة مصممة لاستيعاب إسرائيل فى هذه المنطقة، لأنه لو قلنا عربية أو إسلامية فإسرائيل لن تدخل، فبالتالى هذا باب يبدو جذاباً لكنه فى حقيقة الأمر محاولة لغرس إسرائيل فى جسم هذه المنطقة، وأظن أنه يعبر عن رؤى وأحلام وتمنيات أكثر مما يعبر عن معطيات لواقع حقيقى لأن هناك شروطاً لزرع أى طرف فى الجسم حتى يستقيم هذا الجسم، وهذه الشروط فى حدها الأدنى ليست متوافرة لإسرائيل، ومن هنا أظن أن مصطلح هوية الشرق أوسطية هذا، لا أعرف إذا كان علينا أن نأخذه مأخذ الجد أم لا، وأنا أدعو إلى عدم أخذه مأخذ الجد، لأن معطياته على صعيد الواقع غير متوافرة، ومن هنا أنا أستبعد هذا الموضوع وأرجو استبعاده، ولا أظن أن فرصته قائمة، وخارج

هذا النطاق فلا أظن أن أى واحد ينتسب إلى التفكير الإسلامى أو الحالة الإسلامية يختلف فى تقييمه لهذه المسألة، من أى منطلق وطنى حريص على مصالح الأمة وثوابتها بالدرجة الأولى.

د. عمرو عبد السميع: فى ضوء ما طرحه سعيد النجار من تصور اقتصادى لسوق شرق أوسطية.. هل يرى جلال أمين أن لهذا الطرح دلالة سياسية قريبة من نموذج التكامل الأوروبى؟

د. جلال أمين: أريد أن أبدأ ببعض الملاحظات التى أعتقد أنها مهمة، أولاً أنا أكره اقتراح سوق شرق أوسطية لأنه عربياً سيئ جداً، وأريد أن أسأل الداعين إلى سوق شرق أوسطى.

د. عمرو عبد السميع: لماذا هذا الاقتراح سيئ جداً من المنظور العربى؟

د. جلال أمين: الاقتراح المتعلق بسوق شرق أوسطية هو مثل الخصخصة، وأريد أن أسأل الداعين إلى سوق شرق أوسطية: هل هذه أجندة إسرائيلية أم أجندة عربية؟ وأنا أعتقد أن هذا مهم جداً، بمعنى أن الذين يطرحون الموضوع هل هم عرب أم إسرائيليون؟ هى مهمة لأننى أشك أن إسرائيل هى التى وضعتها على جدول الأعمال وليس نحن، ولهذا الشك على الأقل سببان: أن الذين حملوا لواءه فى مصر منهم أشخاص كانت لهم مواقف معينة تجاه إسرائيل فى مسائل أخرى لا علاقة لها بالاقتصاد، قبل أن يطرح الموضوع، ثانياً توقيت إثارة الموضوع بمناسبة اتفاقية السلام، فأنا عندى أسباب تدفع للاعتقاد بأن الذى طرح الموضوع هم الإسرائيليون، وهذا فى اعتقادى مهم لأنه طبعاً ممكن جداً أن يطرح الموضوع إسرائيليون ويكون فى مصلحتنا ولا يوجد ما يمنع هذا منطقياً - إنما على الأقل - يجعلنا فى حذر مضاعف لأن المسألة لم تنبع من ناحيتنا، والنقطة الثانية أننى أريد أن أسأل الداعين إلى سوق شرق أوسطية، سؤالاً آخر: هل أساس دعوتهم هو أنه مفيد للعرب أم أنه لا مفر من قبوله لتجنب شر أعظم؟ لأنه فى الجدل القائم نجد أن الحجتين ملتبستان، فمثلاً

نجد أحد الداعين للشرق أوسطية، وهو الدكتور يوسف والى فى الأهرام يوم ٢٧ فبراير الماضى، يبدأ الكلام وكأن هذا شىء عظيم للعرب، لكن فى الجدل عندما يحاصرون يلجأون إلى القول بأن هذه مسألة لا مفر منها، وأننا سنقبلها رغماً عنا. وأنا أعتقد أنه من المهم جداً التمييز بين النقطتين، لأنه إذا كانت المسألة أننا سنقبلها رغماً عنا، فلا داعى للنقاش، أما إذا كانت المسألة أن هذه السوق - حتى لو كانت مضرة لنا - فإن قبولها ضرورى مقابل قبول إسرائيل بنوع من التسوية المقبولة للفلسطينيين. إذا كان هذا هو المعنى المقصود فالمسألة تصبح أشبه بشروط الصلح الذى يفرض على دولة منهزمة فى حرب ولا حول لها ولا قوة مثل ألمانيا، ودفع التعويضات بعد الحرب الأولى، أو تقسيم ألمانيا بعد الحرب الثانية، فإذا كان هذا هو المقصود من الداعين إلى السوق الشرق أوسطى، فما هو التصرف الأمثل من جانب اقتصادى أو سياسى عربى؟ فهل يقف ليقول إن التعويضات خراب على ألمانيا أو أن تقسيم ألمانيا ليس فى صالحها، أم يقف ليقول إن هذا شىء عظيم، أم يقول يا جماعة إننا نقبلها صاغرين. أنا أعتقد أن هناك فرقاً، لكن - للأسف - نجد أن من يقولون إننا سنقبلها رغماً عنا هم أنفسهم يصورونها فى مجالات أخرى على أنها عظيمة جداً. فلو أنك مجبر عليها، فمن المفيد أنك كاقتصادى أو كسياسى عربى أن تقول إننا مجبرون، وأن يحاول المفاوض العربى أن يخفف الثمن بقدر الإمكان.

أما الزعم بأن السوق الشرق أوسطية مفيدة للعرب، فالحجج تتراوح بينها، فمثلاً واحد يقول إننا نعيش فى عصر التكتلات ومن المفيد أن نتكتل، وواحد يتحدث عن مزايا حرية التجارة وتقسيم العمل والمزايا النسبية المعروفة، وواحد يتطلع إلى تكنولوجيا ومهارات إسرائيلية ليست موجودة لدينا، وواحد يقول إنها يمكن أن تتيح فرصاً مجزية للعمل الزائد لدينا، او استخدام موارد طبيعية لا نعرف أن نستغلها أو فرصا مجزية لرؤوس الأموال العربية فى إسرائيل، والبعض يضيف أنها تدعم السلام، ومن الواضح أن المسألة أكثر من تطبيع،

وكلمة سوق فيها إيحاء بسوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة، كما يقول الدكتور سعيد، إنما الواضح أنها شيء أكثر من التطبيع، لكن ما هو الضرر من السوق بمعنى سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة؟ بعض الناس يقولون إن إسرائيل هى المستفيدة الأولى، والعرب لن يستفيدوا كثيراً. وأنا أعتقد أن هذا صحيح، لكن يرد آخر عليه بأنه ما المانع من أن نستفيد نحن وهم، حتى إذا كانت فائدتهم أكبر.

وأنا أثير هنا نقطة أعتقد أنها مهمة وتتعلق بكل المقارنات التى تقول طالما أننا نسمح لإيطاليا وألمانيا، فلماذا لا نسمح لإسرائيل؟ أنا أعتقد بوجود فارق جوهرى جداً بين العلاقة المحتملة أو الممكنة مع إسرائيل، وبين أنك تسمح لسلع واستثمارات إيطالية أو ألمانية، وهو باختصار أن إسرائيل لها مشروع، كان لها - وما زال - مشروع يؤدى تحقيقه إلى ضرر محقق بالمشروع العربى، أو بالآمال العربية، سمها كما تريد، نهضة عربية أو طموحات عربية.

والتاريخ خلال المائة سنة الماضية يؤيد هذا، وإذا كنت تعتقد - صواباً أو خطأ - أن إسرائيل لها مشروع يتعارض مع طموحاتك، فمن الضرورى - ليس فقط - أن تقلق عندما تكون هى التى تحقق نفعاً أكبر من السوق، ولكن أيضا تقلق إذا هى حققت أى نفع على الإطلاق، يعنى أنت ترفض أن تحقق لها أى نفع، لأن مشروعها يتعارض مع مشروعك، ويعنى - مثلاً - يمكن أن تطرح إسرائيل الدخول معها فى مشروع لاستخدام المياه وغرضها تهجير اثنين أو ثلاثة ملايين يهودى من روسيا أو من منطقة أخرى، فكيف تقيس هذا الكلام بمزايا نسبية واقتصاد، ومن سيستفيد ماذا؟

هذا يتعارض مع وجودك أصلاً.

والنقطة الثانية خاصة بالحديث عن مزايا التكتل الاقتصادى كما ورد فى حديث الدكتور والى.

فكأنك تستمع إلى واحد يعرض عليك أن تتزوج امرأة دميمة وقبيحة وسيئة الخلق، ويتكلم عن مزايا الزواج بصفة عامة. لكن لماذا التكتل؟ ومع إسرائيل

بالذات؟ والتكامل العربى لماذا لم يتحقق، ولماذا فجأة اعتبرناه كما لو كان خرافة لمجرد أننا فشلنا - عملياً - فى تطبيقه لأسباب لها علاقة بطموحات إسرائيل نفسها، ثم أصبح التعاون مع إسرائيل هو الشىء المحبب، وعلى ذلك فلنتناول الموضوع من منظور اقتصادى بحت، حيث يُطرح كلام عن مزايا حرية التجارة واتساع السوق وتقسيم العمل.

وهذا الكلام - طبعاً - قديم من أيام آدم سميث وريكاردو ، لكن هناك أيضاً كلام قديم قاله فريدرك لست الذى حذر من الدخول فى حرية تجارة مع بريطانيا طالما هى أكثر تفوقاً فى هذا الجانب أو ذاك.

وإذا كانت بريطانيا حققت هذا التفوق فأنا أيضاً قادر على أن أحقق هذا التفوق لو حصلت على فرصة.

فالانفتاح الاقتصادى على بلد متفوق تكنولوجياً واقتصادياً له أخطار، بالضبط كالعلاقة بين الدولة المستعمِرة والدولة المستعمَرة، له أخطار كلنا نعرفها كما أن له منافع كالتى تحدث عنها سميث وريكاردو، ولكن هل الانفتاح على إسرائيل من النوع الذى تحدث عنه سميث أم من النوع الذى أشار إليه لست يعنى هل نتبع لست أم سميث فى هذا الموضوع؟ أقول إن الإجابة تتوقف على نوع طموحاتك إذا كانت كل طموحاتك أن تشترى بيضاً رخيصاً وكتاكيت رخيصة أو أن متر المنسوجات الإسرائيلى - إذا كان أرخص وأكثر جودة - هو - فى نظرك الأفضل؟

إذا كان هذا طموحك - إذن - فلتدخل مع إسرائيل فى انفتاح لا نهاية له، لكن إذا كانت طموحاتك أكبر من هذا يكون لست هو الذى معه الحق، وعلى فكرة لست لم يكن يتحدث فى الاقتصاد فقط وإنما كان يسعى إلى نهضة فى ألمانيا وكان يصف سميث بأن كلامه مأخوذ من مذكرات تاجر، يعنى من باب التحقير، ولست كان له كلام مهم جداً فى مسائل نهضوية وثقافية وليس فقط فى الاقتصاد، فإذا كانت المسألة أن يرجع عمال العريش من إسرائيل ليقولوا إن

الإسرائيليين عاملوهم معاملة طيبة فلا مجال - إذن - للحديث عن نهضة عربية، فالاستعماريون البريطانيون فى مصر نظموا المالية العامة والضرائب وبنوا خزان أسوان، وزودونا بترتيبات الزراعة، إنما السؤال هو الآتى: لو كانت ثورة عرابى نجحت هل بعد ٧٠ سنة كنا أفضل أم لا، هذا هو السؤال: طموحات عرابى أم ما فعله الإنجليز؟ وبعد ٧٠ سنة من الاحتلال الإنجليزى هل كانت صورة الاقتصاد المصرى أفضل لو أن ثورة عرابى نجحت أم لا؟، وهذا هو السؤال الذى يجب أن يحكم تفكيرنا فمن الممكن أن ندخل فى وحدة اقتصادية مع إسرائيل تؤدى إلى تعظيم التدخل وبعض التقدم الاقتصادى.

لكنى أقول إن بعض التخلف مع بعض النهضة أحسن، أى معدل نمو أقل نسبياً مع نهضة يعتبر أفضل بالنسبة لنا.

فإذا كان طموحك اقتصاديا فقط، إذن فلتدخل فى السوق، لكننى أفترض أن المسألة أكبر من هذا فليس صحيحاً أن الاقتصاد هو كل شىء، وأن الأمور الأخرى غير مهمة، لأنه لو كان الأمر كذلك فلماذا نزعج أنفسنا أصلاً؟

وإذا كان الفلسطينيون يأكلون ويشربون فى ظل الدولة الإسرائيلية، فما وجه الانزعاج من الاحتلال وإذا كان مستوى معيشتهم أحسن مما يمكن أن يتوفر فى دولة فلسطينية فما لزوم المقاومة؟، يعنى إذا كان الاعتبار اقتصادياً فقط، إذن فلننس الموضوع بأكمله، لكن المسألة قطعاً أكبر من الاقتصاد.

وأنا أزعم - أيضاً - أن الدولة المتفوقة تكنولوجياً واقتصادياً تؤثر على تطورك الثقافى والحضارى - أيضاً - مثلما شكلت انجلترا نوع تطورك الثقافى والحضارى لمدة ٧٠ سنة، فإذا دخلت مع إسرائيل فى علاقات اقتصادية وهى متفوقة تكنولوجياً واقتصادياً عليك، ستكون محكوماً فى تطورك الثقافى بنمط الحياة الإسرائيلية والمطامح الإسرائيلية، وهناك كلام كثير لن أقوله - الآن - رداً على السؤال لماذا تخافون من إسرائيل إلى هذا الحد، فهى خمسة ملايين والعرب أكثر من مائة مليون، وأنا أعتقد أن الخوف من الانفتاح على إسرائيل ينبغى أن يكون أكثر من الخوف من الانفتاح على أميركا.

د. **سعيد النجار**: عندى سؤال لجلال أمين وهو: بافتراض تحقق سلام شامل عادل من غير مؤسسات ومن غير منطقة تجارة حرة، فهل ترى أن السلع الإسرائيلية لا تدخل السوق العربية حتى بفرض إجراءات تمييزية ضدها، ورغم أنك تسمح بدخول السلع الأميركية؟ لقد خلط جلال أمين بين التبادل الاقتصادى مع إسرائيل فى حالة قيام سلام شامل عادل، أى التبادل الاقتصادى الذى لا يحكمنا بأى شىء، وإنما يحدث من تلقاء نفسه، وبين إقامة ترتيب آخر اسمه سوق أو منطقة تجارة حرة، أى ترتيب مؤسسى، الأول قلت إنه يحدث من تلقاء نفسه وليس هناك خطر منه لأن إسرائيل عندما تدخل على قدم المساواة مع الأميركان والانجليز إلى السوق العربية فليس هناك أى ضرر، أما المسألة الثانية فهى إعطاء مزايا تفضيلية للسلع الإسرائيلية وهذا موضوع آخر.

د. **جلال أمين**: أنا فهمت النقطة يا دكتور سعيد لكن - حتى - فى المجال الذى أنت وافقت عليه، أنا متخوف جداً.

د. **سعيد النجار**: لماذا؟

د. **جلال أمين**: عندما تقول إسرائيل إن لديها مشروعاً لاستثمار مشترك فى سيناء ويأتى طلاينة وهولنديون، أنا أخاف من المشروع الإسرائيلى أكثر مائة مرة من مشروع هولندى وإيطالى، أليس هذا هو منطق التجارة الحرة؟.

د. **سعيد النجار**: المسألة باختصار أنك رغم قيام سلام، لابد أن تعمل تمييزاً ضد السلع الإسرائيلية، وضد الاستثمارات الإسرائيلية.

د. **جلال أمين**: نعم.

د. **سعيد النجار**: إذن فلتقل هذا، أنا أريد أن أفهم.

د. **عمرو عبد السميع**: بخصوص الأفكار المتعلقة بسوق شرق أوسطية، هل الطريقة التى تطرحها بها المفوضية الأوروبية هى نفس الطريقة التى تطرحها بها الكتابات الإسرائيلية وهى نفس الطريقة التى تطرحها بها مراكز البحوث الأميركية، أم هناك تمايزات فى طريقة طرح هذه المسألة؟

د. هبه حندوسة: تصورى للمسألة أنها - فعلاً - محتاجة لدراسة فنحن نتكلم فى غياب أرقام وبيانات وتصورات محددة لماهية السوق الشرق الأوسطية، وهل سيكون فيها تمييز تفضيلى أم لا ؟ والدراسات التى قامت بها هيئات أو مثقفون تنطلق - فعلاً - من مفهوم سوق مشتركة ، مشتركة بمعنى أنها تكتل يقف أمام التكتلات الدولية فى أوروبا أو أميركا وهذا الموضوع فيه مجال كبير جداً للبحث ومهم للغاية، فمثلاً هل الأكثر فائدة - من وجهة نظر إسرائيل - أنها تدخل فى سوق مشتركة .. سوق حرة .. تجارة حرة بحيث يكون - هناك على الأقل تمييز تفضيلى بالنسبة لسلعها واستثماراتها؟، الدراسات الموجودة لا تدخل فى تفاصيل كافية بحيث يتم استخلاص نتائج محددة وإيضاح ما الذى يمكن أن يستفيد به كل شريك فى مثل هذا الترتيب .. ولكن فى تصورى - أولاً - أن دولة إسرائيل مازالت تعانى من ناحية الاستثمارات مثلاً، وهى محتاجة استثمارات مثلنا، وبالنسبة للسلع التى يمكن أن تصدرها فهى سلع محدودة للغاية ولا مبرر للتخوف منها سواء كانت سلعاً زراعية أو بعض التكنولوجيا التى دخلت بها أسواق أوروبا، أما بالنسبة لكفاءة البضائع الإسرائيلية ومقارنتها - مثلاً - بإنتاجية وكفاءة ومستوى الأسعار للسلع اليابانية أو الآسيوية - بوجه عام - فنجد أن كفاءتها منخفضة للغاية، فهذه كلها مسائل تحتاج دراسة تشمل أيضاً التجارة الإسرائيلية الآن واتجاهاتها، والسلع وتكويناتها، وتوزيع الهيكل الإنتاجى فى إسرائيل، وكذلك بالنسبة للدول العربية والدخول فى أى ترتيب بالنسبة لمنطقة حرة، فالتبادل الاقتصادى له مشاكل كثيرة جداً، فقبل أن نحكم على نوع التبادل يجب أن تكون هناك دراسة وتحليل وإبداء الرأى فى ضوء نتيجة هذه الدراسات، وقد اطلعت على دراستين لإسرائيليين فى موضوع التبادل والتجارة ما بعد السلام، ونفس الاقتصاديين الإسرائيليين عندهما شكوك كبيرة جداً، خصوصاً أن مفهوم السوق المشتركة لم ينجح بين الدول العربية وبعضها، وبالنسبة لدخول إسرائيل فى مثل هذا الترتيب يمكن أن نفكر فيه بعد عشرين سنة والكثير من المراقبين

يرون أن هذا الترتيب ليس محتملاً فى المستقبل القريب؟ وإذا نظرنا بموضوعية للمشكلة والتطورات حولها يبدو لى فعلاً أن مثل هذا الترتيب بعيد جداً لكنه يستأهل الدراسة - من الآن - بحيث نكون مستعدين لأى مبادرات من الدولة الإسرائيلية.

وأخيراً - فى رأى - أنه إذا كنا قلنا ما الذى ستستفيده إسرائيل والدول العربية، فلا شك أن إسرائيل ستستفيد أكثر لأن سوقها محدودة للغاية وحجمها أربعة أو خمسة ملايين نسمة مقابل أسواق الدول العربية، وإذا تكلمنا عن نوعية السلع لديها التى يمكن أن تصدرها وتنافس فيها، فهناك عدد كبير من السلع مما يجعل لديها أحلام بأن تغزو الأسواق العربية بهذه السلع، وكذلك بالنسبة للتدفقات الاستثمارية، فهى تضع فى اعتبارها أن هذا هو أهم جانب بحيث تستفيد بالاستثمارات الأجنبية فى ضوء السلام وفى ضوء تطبيع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية.

فالشركات المتعددة الجنسيات قد تفضل أكثر الاستثمار فى إسرائيل، إذا كانت ستدخل عن طريقها إلى الأسواق العربية، كما تعانى إسرائيل من بطالة حوالى ٢٠ ٪، والمهم أنها ليست أبداً بطالة فى فئات العمل منخفضة المهارة، إنما فى الفئات عالية المهارة، فأهم مكسب لها هو تدفق استثمارات أجنبية للدخول بطريقة غير مباشرة فى المستقبل فى الأسواق العربية.

د. عمرو عبد السميع: هل هناك إمكانات حقيقية لتطور مشروع شرق أوسطى أو مشروع سوق شرق أوسطية فى ظل التناقضات الظاهرة حالياً ما بين الطرف الفلسطينى وما بين الطرف الإسرائيلى فى المفاوضات وفى ظل أيضاً هذه الانقسامات الداخلية فى الدول المرشحة لأن تشكل هذه السوق أو تشكل هذا المشروع أم لا؟ وأيضاً فى ظل استبعاد دولتين مهمتين فى المنطقة من هذه الترتيبات وهما إيران والعراق؟

جميل مطر : سأرجع لما قاله الدكتور على، فهل هذا المشروع شبح فعلاً أم هو جنين كما قال الأستاذ فهمى؟ الدكتور على يقول إن المشروع ليس جديداً

وفكرة شرق أوسط ليست جديدة وإنما مطروحة من قبل الحرب العالمية الثانية، لكنها عندما طُرحت قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها كان مطروحاً - أمامها - ما يسمى بالنظام العربى، لكن ما الذى أتاح للنظام العربى أن يسود وليس النظام الشرق أوسطى، رغم أنه كان مطروحاً فعلاً، وكانت له نظرية أمنية واقتصادية، أقول إن العامل الذى كان مكسباً لصالح النظام العربى هو عدم وجود إسرائيل ولذلك كان بالإمكان إقامة نظام إقليمى بدونها.

وكان هناك أيضاً مد ثقافى وحضارى عربى من العشرينيات والثلاثينات، وثمة عامل آخر هو أن النظام العالمى وقتها - وأميركا وانجلترا بوجه خاص - كان يبحث عن ركائز أمنية فى المنطقة العربية وليس فى إسرائيل، التى لم تكن قد قامت بعد، فكانوا يفكرون فى العراق وفى مصر وفى حلف يبدأ بالعرب، لأن العرب كانوا هم الحلفاء الذين توجد على أراضيهم قوات إنجليزية وقوات غربية وهذا هو الذى جعل النظام العربى يسود أو يكسب المعركة ضد النظام الشرق أوسطى، لا يعنى هذا أن فكرة النظام الشرق أوسطى انتهت تماماً عند أصحاب هذا المشروع، والجديد - الآن - أن هذه العوامل لم تعد قائمة فإسرائيل موجودة والمد العربى فى حالة تدهور، بل يوجد انحسار قومى وحضارى وثقافى عربى.

كما لم تعد أى دولة عربية تمثل ركيزة أمنية للعالم الغربى، بالمقارنة مع الركيزة الأمنية الإسرائيلية، وهى واضحة من عدة جوانب مثل الاتفاقية الأخيرة الأميركية / الإسرائيلية لتحويل ميناء حيفا إلى مركز لأسطول الشرق الأوسط، الأسطول الأميركى ينتقل من إيطاليا إلى حيفا، وهذا ينبغى أن يدفعنى للتفكير جيداً فى أن إسرائيل هى التى تعد لأن تكون الركيزة الأمنية الجديدة للحلف الغربى.

فالعلاقة الأميركية - الإسرائيلية تتعزز و يقابلها انحسار فى العلاقة الأميركية - العربية على مستويات متعددة: العلاقة الأميركية - العراقية، والعلاقة - الأميركية - الليبية، والعلاقة الأميركية مع دول أخرى عربية، وتنحسر فى الوقت الذى تقوى فيه العلاقة الأميركية - الإسرائيلية على جميع الأصعدة.

ودور أميركا مهم ويجب أن ننظر له باهتمام، فالمسألة ليست نظام شرق أوسطى فيه إسرائيل ودول عربية، وأنا مع كل ما قيل من الرأيين، وأنا لا أفهم فى الاقتصاد ولا أعرف إذا كان الاقتصاد يكفى لإقامة نظام شرق أوسطى، أم أن المسألة فيها حضارة أكثر، وأنا أميل طبعاً للقول بأنه ليس من السهل أن نلغى ثقافة وحضارة عربية من أجل تدعيم الاقتصاد، لكن التجربة التى تهمنى تتعلق بما رأيناه فى فى السنوات الماضية على صعيد الضغوط فى موضوع تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، فنجد أميركا هى التى تضغط وليس إسرائيل.

أميركا تضغط لإلغاء المقاطعة، ودفعت قمة طوكيو لأن تصدر بياناً فى هذا الموضوع، وهذا دليل على أن ترتيبات ما بعد السلام يتم الإعداد لها مبكراً من خلال فرض أشياء معينة من الآن، والأمر الآخر أن بعض الدول العربية تتعهد بإلزامات - من الآن - بأنها تؤيد ترتيبات ما بعد التسوية، بينما لم تصدر التزامات مقابلة بأنها ستقدم مؤسسات العمل العربى المشترك، بالعكس نجد فى السنين الأخيرة عدم اهتمام - بل إهمال - لهذه المؤسسات وللتكامل الاقتصادى العربى. مجلس الوحدة الاقتصادية يتم حله، وهذا التناقض يثير الانتباه أيضاً . . ولنأخذ مثلاً هو تجربة التطبيع، ولا أريد أن أقول إنه قد فُرض على مضر شيئاً معيناً، ولكن - بشكل ما - حصل اتفاق مصرى - إسرائيلى على أن إسرائيل تكون لها الأولوية فى اتفاقية التصدير للبترول المصرى وهذا موجود فى المعاهدة، ولا أقول إن أميركا فرضته، إنما هذا نوع من أنواع التطبيع، يعنى أتصور أنه لو جاءت مصر لسبب من الأسباب غير سبب نضوب البترول، وقالت: لا بترول لإسرائيل هذا العام سيفسر هنا على أنه سلوك عدائى مصرى تجاه إسرائيل، وأنا أتصور مثل هذا فى ظل ترتيبات ما بعد السلام بحيث ستكون هذه هى القاعدة إذا امتنعت دولة ما، فى وقت من الأوقات، عن تنفيذ التزام يصدر من الآن، فالتجارب تقول لنا إن المشروعات المقبلة ليست مجرد أسواق تنفتح هذا يبيع وذاك يشترى بحرية التعامل التى نراها فى العالم كله،

ولو أنه فى العالم هناك معاملات مختلفة فهناك دول ما زالت تفرض الحماية وهناك خلافات على الحماية الجمركية إلى الآن، لكن معنا نحن لا، فمن الآن توضع اشتراطات، والأمر الرابع أنه حتى اليوم فى المفاوضات متعددة الأطراف وبالذات فى لجنة المياه ترفض إسرائيل الكشف عن حجم المياه الموجودة فى الضفة الغربية، الفلسطينيون لا يعرفون لأنه ليست عندهم سبل لدراسة المياه التى توجد تحت أراضيهم، بعكس الإسرائيليين الذين قاموا بقياس هذه المياه وحددوا حجمها ويرفضون إعطاءها للفلسطينيين، وهذا يثير الشك كما قال جلال أمين فما هى مشروعاتهم بالنسبة للمياه، وخاصة إذا لم تكف موارد الضفة الغربية منها؟ إذن المسألة ليست مسألة علاقات طبيعية عادية مع دولة تقرر إقامة سلام معها، بحيث نترك مسألة الطبيعية لتطور العلاقات الطيبة مع الدول العربية، لا هذه دولة من نوع خاص وتطلب من اليوم الاشتراطات والالتزامات التى تؤهل لها - أياً كانت طموحاتها وأهدافها - أن تعمل من الآن وهذا يجب أن يكون فى اعتبارنا.

وبالنسبة للمستقبل هناك اتجاه على مدى الكتابات العربية، يقول إن الترتيبات الإقليمية الجديدة حتمية، وإن المسألة ليست بأيدينا ولا نستطيع منعها.

وهذه كلمة تقال بصراحة على كل المستويات، إننا ضعاف وليس لدينا شىء ورأيى أنه لا مانع من أن نقول هذا القول: ولكن نستعد لهذا ونستعد كمؤيدين ومعارضين.

أنا أقول المؤيد لهذه الفكرة عليه أن يهتم بدراستها ويبحث كيفية التخفيف من مضارها، والممتنع أيضا أو الخائف منها عليه أن يفكر فى كيفية منعها.

من المهم أن نفكر فى تحسين ظروف التفاوض العربى وتحسين الإمكانات العربية، فالانقسامات ستظل مستمرة ولكن المطلوب فى هذه المرحلة أن يقال باستمرار، يا عرب ادرسوا مستقبل هذه المنطقة، وإذا طلب منكم الالتزام بشىء

يحدث بعد خمس أو ست سنوات، لا تلتزموا الآن، يعنى لا أحد يضربكم على أيديكم، لماذا تلتزمون من الآن بإعطاء مياه وما إلى ذلك؟، فالأمر يستدعى أن يجلس العرب ويدرسوا تصورهم فى إطار هذه المنطقة إذا حصل سلام بين إسرائيل ودولة عربية، وعندنا فى الدول العربية قسمان على مدى الصراع العربى-الإسرائيلى، دول مواجهة ودول مساندة، إذن على دول المواجهة أن تقرر ما إذا كانت تريد فتح علاقات وتطبيع مع إسرائيل، لكن لماذا إدخال دول المساندة لإقامة نظام شرق أوسطى؟، ولدينا تجربة فى علاقات تطبيع بين مصر وإسرائيل، لكن لم يقم نظام اندماجى أو تكاملى مثلاً بين مصر وإسرائيل، وأنا أظنه لا يقوم ولا يمكن أن يقوم.

فإذا كانت دول المواجهة اقتربت من الصلح مع إسرائيل، وأن تقيم علاقات تطبيع فلتفعل ذلك دون حاجة إلى تحويل المنطقة كلها وفرض ترتيبات إقليمية جديدة.

د. **عمرو عبد السميع**: ما تصورك لتأثير استبعاد بعض الدول من هذه الترتيبات أو دولتين مهمتين مثل العراق وإيران؟

جميل مطر: هناك دول معينة فى المنطقة ينظر إليها على أنها تسعى إلى الحيلولة دون الوصول إلى ما يسمى ترتيبات السلام، إما لأن عندها الإمكانات التى تسمح بهذا أو لأن عندها المواقف الأيديولوجية التى تنطلق منها فى هذا المسعى.

ومن مصلحة القوى الأجنبية التى تعمل لإيجاد جو سلام فى المنطقة، أن تستبعد هذه الدول المزعجة إلى حين انتهاء مفاوضات السلام، بعدها إذا تحقق هذا السلام سيسمح لهذه الدول بالدخول بشروط هذا السلام، أى بشروط النظام الجديد، ومن هذا المنطلق أيضاً الحرب الدائرة - ولندع جانباً العنف والإرهاب الذى يحارب الآن - حول خطورة الإسلام، وهنا تلعب إسرائيل دوراً مؤكداً فى إثارة المخاوف مما يسمى بالمد الإسلامى الجديد فى المنطقة، سعيا لإيقافه عند حد معين إلى حين الوصول لترتيبات السلام، حيث تأمل إسرائيل فى الدخول بتحالفات مع دول أخرى لمحاربة هذا الاتجاه الصاعد فى المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: إذا قلنا إن هناك تحديات يفرضها هذا النظام الشرق أوسطى أو تطرحها فكرة سوق شرق أوسطية، فالواقع أن هذا يطرح أيضاً إمكانات التنسيق بين الدول العربية فى مواجهة هذه التحديات، كيف يرى ناصيف حتى هذه الإمكانات بخاصة فى ضوء مستقبل المقاطعة العربية لإسرائيل؟

د. ناصيف حتى: يبدو أن الحرب الباردة انتهت فى الغرب، وبدأت عندنا بين الشرق أوسطيين، وأعتقد أن هذه حرب باردة بين منطقتين، منطقة أيدلوجية ثقافية ومنطقة ايديولوجية اقتصادية تطرح نوعاً من الفكر المنفعى، - وكمدخل سريع أو تلغرافى للوصول لهذ الأمر - أعتقد أن سبب ذلك موضوعان .

أولاً: على الصعيد العالمى، هنالك ثورة فى العالم فنحن نعيش مرحلة ورشة بناء فى العالم. هناك ورشات بناء كثيرة فى أوروبا وفى أميركا اللاتينية، وفى آسيا الوسطى، ونحن جزء من هذه الموجة الخاصة بإعادة الصياغات الإقليمية فى العالم.

وثانياً: السبب الرئيسى لذلك على الصعيد الإقليمى طبعا هو عملية السلام - وكما سبق وذكر الأستاذ جميل والدكتور على - طرح فكرة الشرق الأوسط هذه المرة مختلف - بشكل أساسى - عن الماضى، يعنى فى الماضى، كانت هناك محاولة لإسقاط هذا المفهوم من الخارج، مفهوم استراتيجى فى إطار المواجهة مع الاتحاد السوفييتى، هذه المرة هنالك محاولة أكبر لإنشاء أو تأسيس هذا النظام من الداخل وعلى أساس منفعى قيمى، أى اقتصادى تنموى أو سمه كما شئت.

وملاحظة ثانية فى هذا المجال مرتبطة بالأولى، على أنه لا يوجد موقف مبدئى على الصعيد العربى بشكل عام، اللهم إلا موقف بعض القوى السياسية ضد مفهوم التعاون الشرق الأوسطى، وسأوضح هذا الموضوع لأن كل من دخل فى عملية سلام يعتبر أنه فى مرحلة لها صفة المفاوضات الثنائية، ستؤدى إلى مفاوضات متعددة الأطراف لها نتائجها وهذه ستؤدى إلى ترتيبات جديدة، وهنا

تحدث الدكتور علىّ عن وهم أنه لن يكون هناك نظام تدخل فيه كل الدول العربية، فى نفس الوقت سيكون هناك نوع من الأنساق الوظيفية مثلاً نادى نزع سلاح فى منطقة معينة يكون أعضاؤه خمس دول، وتجمع بيئة فى إطار آخر وهكذا دواليك.

إذن ليست هناك مؤامرة بحيث يخرج أرنب الشرق الأوسط من تحت القبعة، وهنا توجد تجربة مهمة جداً للمتخوفين وهى التجربة الأوروبية، نحن ندرك أن أوروبا عندما أنشأت مؤتمر الأمن والتعاون كان ذلك بعد أن تم اختزان النزاع فى أوروبا، وبعد أن تحققت نقلة نوعية فى العلاقات من علاقات صراعية إلى علاقات نزاعية وخلافية.

فإذن نحن لم نصل بعد إلى الجمهورية . . جمهورية إقامة هذا النظام، وأيضا أقول هذا النظام هو مجموعة ترتيبات لا تعنى - مرة أخرى - أن طاقة الدول العربية ستكون مشاركة فيها فى لحظة معينة.

ونقطة ثالثة سريعة هى أنه لا يوجد تناقض بين هذه الترتيبات الأمنية وبين النظام العربى، نحن نتكلم - على مستويين مختلفين - النظام العربى - شئنا أم أبينا - فى حالة انحسار، وإذا شئتم الفكر القومى، لكن الهوية العربية تبقى قائمة، يعنى لا يوجد إنسان يقول أنا شرق أوسطى بعد، أنا إذا كنت لبنانياً لا أقول أنا شرق أوسطى، هناك من يقول أنا أفريقى، وأنا أوروبى، وأنا لاتينى وأنا آسيوى لكن لا يوجد إنسان يقول أنا شرق أوسطى، ولن تقوم هوية شرق أوسطية - بهذا المفهوم - وسيظل الإنسان يقول: أنا عربى، وهو محبط وإحباطه عربى، ويقول أنا عربى بإحباطى، ولا يقول أنا شرق أوسطى، هذا لا يكون، إذن لا يوجد خلاف،ولكننا نضع مستويين ونخلطهما، هذا الموضوع هو غير قائم شئنا أم أبينا، لكن الحديث عن نظام شرق أوسطى يثير السؤال:

هل نقف وننتظر قدوم هذا النظام أم ندخل فى هذه الترتيبات، أم هل نغلق الباب بيننا، نحن لا نستطيع إغلاقه، فعلى سبيل المثال نحن مضطرون - عندما يحصل سلام - لأن ندخل فى نسق حول نزع السلاح مع إسرائيل، ومن

مصلحتنا أن نعرف كيف يتم نزع السلاح مع إسرائيل، وقد ندخل مع دول أخرى فى نسق آخر. إذن المطلوب - هنا - أن نطرح أسئلة على أنفسنا، هناك قوى إقليمية فى المنطقة. ونريد أن نؤسس وأن ندير علاقات مع هذه القوى فهناك تركيا وإيران، وبالطبع هناك إسرائيل. لانقول إنهم على ذات المستوى، بالطبع إسرائيل وضع مختلف كلياً، كيف يكون وضعنا العربى؟ كيف نحذر من ذلك؟ هنا - لو سمحتم لى - فقط أريد أن أعطى صورة مشابهة من حيث تناقضها مع الوضع العربى، فلننظر إلى المسرح الأوروبى المقابل للمسرح الشرق أوسطى. نرى الجماعة الأوروبية تشكل عامل جذب فى أوروبا، ونرى الجامعة العربية تمثل النقيض، وهل يكفى أن نقف متفرجين أم علينا هنا أن نحاول أن نؤسس. نؤسس لعلاقات عربية بحيث ندخل كقطب عربى، لا أتكلم عن اندماج عربى، ولا أتكلم عن وحدة عربية، كقطب عربى حول الجامعة العربية على سبيل المثال فى أى نسق سينشأ فى المستقبل، وأيضاً أوضح أنه سيكون نسقا تعاونيا منفعيا، نسقا لا يلغى هوية لأنه غير قادر على أن يلغى هوية وغير قادر أن يكون بديلا عن هذه الهوية.

هذا هو السؤال المطروح علينا. وفى اعتقادى الوضع العربى - حالياً - قد يكون فى أسوأ ظروف يمر بها منذ أزمة الخليج، ومع ذلك هناك نوع من المثالية فى التعاطى العربى / العربى، ونوع من الواقعية فى التعاطى العربى / الأجنبى، مثلاً هناك دول كثيرة لدينا خلافات معها خارج المنطقة العربية، وعرضى بأن نقيم حواراً، وأن نتكلم بواقعية ونرضى بأن نبحث معها عن خواص مشتركة ولا نتعامل بهذا المنطق مع بعضنا البعض.

وهذه هى الأزمة الرئيسية التى تتطلب نوعاً من المصارحة مع الذات والمصارحة العربية، وفى اعتقادى أن هذا هو المخرج من ذلك، أما الذين يتمسكون بمنطق أيديولوجية ثقافية فى الماضى فلا يجوز أن يطمئنوا - فقط - إلى أن الشرق الأوسط لن يسرق هذه الهوية. المطلوب أن يبحثوا فى إطار هذه الهوية العربية، فهى هوية اجتماعية قائمة، لكن قد يضعف التعبير السياسى

عنها، وعلى من يريدون الحفاظ عليها أن يبحثوا عن إعادة تأسيس وتنشيط هذه الهوية، وفى اعتقادى أن هذا يتم حول مؤسسات العمل العربى المشترك، هذا هو الباب الوحيد لذلك، حتى نستطيع أن ندخل، لاحقاً ومستقبلاً، فى الترتيبات الجديدة، صحيح أن الشرق الأوسط لم يقم بعد، ولكن لا يمكن أن ننتظر حتى يقوم، هناك علاقة عضوية - كما ذكر جميل مطر - فى مسار التحول نحو إقامة هذه الترتيبات سمها إذا شئت الشرق أوسطية، وهنا أيضاً نفتح باباً وعلينا -إذن- أن نمارس هذا العمل بشكل يومى -لو استطعنا أن نكون بهذه الصورة- بشكل يومى لأنها عملية علاقات قوى بالأخرى، يعنى كيف ندخل مستقبلاً فى نسق للمياه يتحدد اليوم، تركيا تطرح - مثلاً - أنبوب السلام، هذا يحدد لهم علاقة بهذا الموضوع. وهكذا دواليك. ثم أيضاً ما هى خطوط هذا الشرق الأوسط. هل الدول العربية فى شمال أفريقيا جزء من الشرق الأوسط. فى مجال الحديث عن شرق أوسطى، علينا - أيضاً - أن نتفق على الحدود حيث تجد برنارد لويس يعتبر آسيا الوسطى جزءاً من الشرق الأوسط، لأن عنده فهم معين. لكن فى اعتقادى أن أى مفهوم شرق أوسطى يجب أن يشمل، ويشمل كلياً، كل الدول العربية، ليس فى إطار نسق تعاونى وليس لأن تبقى الهوية العربية كجزء رئيسى وقطب رئيسى، فلا خوف من أن نفقد طهارتنا، لندخل فى تعاون أشمل إذا استطعنا - نحن - أن نحدد أطر وأسس وقواعد هذا التعامل.

د. عمرو عبد السميع: يطرح بعض الإسرائيليين عدم ضرورة انتظار ترتيبات السوق لترتيبات السلام، وهو عكس ما كان يقوله الدكتور على فى بداية النقاش فهل هناك ضرورة بالفعل لأن تنتظر ترتيبات السوق ترتيبات السلام؟.

د. عبد العظيم أنيس: نحن - أحياناً - نتكلم كأن السلام فعلاً على الأبواب، رغم أنه من الواضح - لنا تماماً - أن هذه المفاوضات متعثرة وتنتهى إلى طريق مسدود، وواضح تماماً أن أزمة هذه المفاوضات قائمة - حتى كما يعبر بعض المحللين الإسرائيليين - على قضيتين أو نقطتين أساسيتين،

فحكومة رابين غير قادرة ومهددة بالطرد من الحكم إذا قبلت المطالب العربية المطروحة فى حدها الأدنى، وخصوصاً قضية المستوطنات ومعروف أن المستوطنين عددهم ١٧٠ ألفاً منهم حوالى ٣٠ ألفاً مسلحون، وقادرون على أن يقوموا قومة رجل واحد ضد رابين، فحكومة رابين يمكن أن تنهار وتنتهى إذا قبلت تنازلات من النوع الذى يطرح فى مثل هذه المفاوضات، وفى نفس الوقت لا يوجد فلسطينى قادر على أن يقبل فكرة التنازل عن حوالى ٥٠ فى المائة من الضفة الغربية فى المفاوضات، وهذا هو - فى الحقيقة - المأزق ولذلك أنا لا أتوقع لهذه المفاوضات أن تنتهى إلى شىء جيد للعرب على الإطلاق، يعنى لاجلاء ناجز غير مشروط عن الجولان ولا عن جنوب لبنان ولا إنشاء دولة فلسطينية على الضفة الغربية والقطاع حتى خمس سنوات، وبالتالى المطروح - واقعياً - هو أن يتنازل العرب عن المواقف الحالية وهذا أسلوب واضح ومعروف وهو أسلوب الجزرة والعصا، لكن فى رأيى - أيضاً - لا يوجد قائد فلسطينى قادر على أن يقبل التنازل المطلوب، وحتى لو حصل اتفاق سلام بين الحكومات وضد رغبة شعوب المنطقة فهذا لا يعنى على الإطلاق أن فكرة السوق الشرق أوسطية فكرة جيدة ولمصلحتنا، بالعكس، يعنى أنا أتصور - نظرياً - أنه حصل اتفاق سلام،وهذا الاتفاق ضغطت فيه الحكومات العربية ضد الشعوب العربية وضد الشعب الفلسطينى، فهل يعتبر هذا سلاما عادلا وشاملا بالتالى، لا، وأنا كمثقف يسارى ألتقى مع المثقف الإسلامى سياسياً وإن كنت أختلف معه فكرياً بشدة، لكن فى نفس الوقت أجد فى مواقف آنية سياسية أننى متفق معه فى كثير من القضايا، ولا أتفق مع الليبرالى العربى أو المصرى فى قضايا من هذا النوع. ففى رأيى أن السوق الشرق أوسطية - ليست شبحا كما قال على الدين هلال - بدليل رفع بعض حواجز المقاطعة الكويتية بطلب أميركى، وهذا المشروع هو مشروع أميركى - إسرائيلى أساساً لضمان مستقبل إسرائيل عند حدوث اتفاقيات السلام، وهنا أشير إلى قضيتين. القضية الأولى قضية المياه والقضية الثانية قضية التمويل.

قضية المياه قضية أساسية بالنسبة لإسرائيل كما قال جميل مطر، الإسرائيليون رفضوا أن يعلنوا حجم مياه الضفة الغربية، وهم يعيشون على مياه مسروقة من الأراضى المحتلة إلى الآن، وفى حالة السلام واتفاق الحكومات. عندنا موضوع أنبوب أوزال الخاص بالسلام، والإسرائيليون يعدون لإحضار مليون يهودى من الاتحاد السوفييتى السابق ومن دول شرق أوروبا، ويحتاجون إلى زيادة المياه ١٠٠ فى المائة.

وكذلك قضية التمويل - كما قالت هبة حندوسة - فعلاً إسرائيل فى أشد الحاجة للتمويل وخاصة فى ظل ظروف الهجرة، كما أن المعونة الأميركية - التى عاشت عليها إسرائيل طوال السنين الماضية - يمكن أن تنخفض أو حتى تنتهى، وبالتالى لابد من وجود دخل لإسرائيل فى هذا الموضوع وهذا الحل هو المال الخارجى، فى ظل اتفاق سلام بين الحكومات وليس بين الشعوب وإذا تركنا كلام الحكومات واتفاق الحكومات جانباً أرجوكم أن تنظروا معى إلى المستقبل بعيد المدى كمثقفين غير حكوميين، وغير مسئولين عن حكومات، فعندى تصور آخر تماماً - وهو قائم حتى لو تصورنا أن الحكومات وقعت اتفاقات سلام غير عادلة وغير شاملة وغير ناجزة- النضال مستمر ضد إسرائيل فى العالم العربى والعالم الإسلامى. ولا مجال هنا للمقارنة التى أعدها ناصيف حتى مع أوروبا والوحدة الأوروبية، والصراعات التى كانت موجودة بينهم فى الحرب العالمية الأولى لأن هذه الدول كانت قائمة منذ مئات السنين فى داخل أوروبا - أما إسرائيل فزرعت فى هذه المنطقة من ٥٠ سنة فقط

د. عمرو عبد السميع: كيف يستمر النضال؟

د. عبد العظيم أنيس: النضال يستمر شعبياً، الحكومات تتغير وكذلك النظام الحالى فى العالم العربى يتغير، وفى هذه الحالة توجد ظروف إقليمية ودولية أخرى بعد عشر سنوات أو بعد عشرين سنة، وقد استمر الاحتلال الفرنسى للجزائر ١٣٠ سنة، وجنوب أفريقيا عانت من حكم عنصرى استمر قرنين ويقترب من نهايته الآن، والحروب الصليبية استمرت من القرن الحادى عشر

إلى الثالث عشر، وانتصرت فى النهاية الإرادة العربية بإخراج الصليبيين، ولا أقول إننى أريد إخراج اليهود أو أن أرميهم فى البحر، إلا أننى أبحث عن حق عادل للشعب الفلسطينى وللشعوب العربية، ويمكن - بعد ذلك - أن يوجد اليهود فى داخل المنطقة، ولكن ليسوا كأسياد للمنطقة وممثلين للاستعمار الأميركى. وتصورى هذا قد يتحقق فى جيل أولادى أو ما بعد أولادى - فليكن - لكن بهذه النظرة أقول إن الشعوب ستظل تناضل ضد اى اتفاقات تلجأ إليها الحكومات.

د. عمرو عبد السميع: طرح ناصيف حتى فكرة الإطار الجغرافى لمشروع شرق أوسطى، وفى الواقع تعددت الرؤى حول هذا الإطار الجغرافى، فسمعنا - مثلاً - من يطرح إطارا جغرافياً يمتد من آسيا الوسطى حتى شمال أفريقيا وهناك من يطرح إطاراً جغرافياً فى غرب آسيا يضم تركيا وإسرائيل ودول المشرق العربى ودول الخليج، فى هذه الحالة تنضم اليه مصر أو لا تنضم إليه.. ما تقييم محمد السيد سعيد لمثل هذه التصورات؟

د. محمد السيد سعيد: أبدأ ببعض التحفظات أو بعض المحددات الأساسية لتناول الموضوع، المحدد الأول هو التفرقة بين التنبؤ بما يرجح أن تنتهى إليه التفاعلات الحالية الخاصة بالشرق الأوسط، وبما يمكن أن نلتقى عليه فى تطوير استراتيجية أو تطوير التصور.

المحدد الثانى أنه - بالفعل - موضوع الشرق الأوسط لا يمكن عزله، بل ولا يمكن فهمه على الإطلاق من دون لملمة أطراف الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية مهما كان محصوراً فى مجال وظيفى بعينه، إلا أنه - فى الواقع - له انعكاساته على بقية المجالات.

وانطلاقاً من هاتين النقطتين، أتصور أنه يمكن معالجة قضية السوق الشرق أوسطى أو الترتيبات الشرق أوسطية من وجهتى نظر، وجهة النظر الأولى نستطيع أن نسميها «دفاعية»، وهى وجهة نظر لها أرجحية عالية جداً بحكم مجموعة كبيرة من الاعتبارات، منها أن ذات الاستراتيجية المطروحة تتكلم عن

مقايضة الأرض بالسلام، وأن تعريف السلام هو - فى الحد الأدنى - علاقات طبيعية، مما يحمل معنى علاقات اقتصادية وغيرها من الأمور.

ووجهة النظر الثانية سأتكلم عنها لاحقاً، لكن سأشير إليها الآن، وهى ما يمكن تسميته استراتيجية هجومية، بمعنى استثمار ما يمكن أن تنتهى إليه هذه الترتيبات من أجل لملمة أطراف المجالات المختلفة، أو التصورات العربية فى المجالات المختلفة الثقافية والاقتصادية والعسكرية بهدف إدارة العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل على المدى الطويل جداً.

ولنبدأ بما هو واضح وما هو مرجح، وهو أن العرب سوف يتبعون استراتيجية دفاعية، فهم - أولاً - سوف يدفعون ثمنا لما هو محتمل من إخلاء أو انسحاب إسرائيلى من الأراضى المحتلة، والمطروح - تلقائيا على أى مفاوض - هو أن يقلل من الثمن المدفوع، وانطلاقاً من الفكرة الدفاعية أعتقد أن هذا المنهج سوف ينتهى إلى مجموعة من الاعتبارات الجغرافية والسياسية، على المستوى الجغرافى بغض النظر عن العنوان، فما هو مطروح فى واقع الأمر أن ينتقل جانب كبير من مركز الثقل -فى التفاعلات الاستراتيجية السياسية الاقتصادية- مما كان يسمى المنطقة العربية إلى منطقة محددة يمكن تسميتها بصورة عامة سوريا الكبرى، يعنى فى الجوهر هناك إنبات تفرقة بين مستويات الدول العربية التى سوف تتفاعل مع إسرائيل بحكم ما يمكن تسميته بالحساسية المتبادلة والتعرض المتبادل.

وهناك من الاعتبارات الموضوعية ما يبرر القول بأن إسرائيل تستطيع استيعاب أو تحويل مركز الثقل الرئيسى لاستراتيجية الاقتصاد السياسى فى منطقة بعينها، وهى المنطقة التى يمكن أن نسميها سوريا الكبرى بما فيها فلسطين نفسها التى هى فلسطين تحت الانتداب، وهذه المنطقة هيكلياً بالفعل مترابطة ارتباطاً عضوياً.

ومن الناحية الفعلية ممكن أن ننتهى إذن - وفقاً لوجهة النظر الاستراتيجية الدفاعية التى تقابل الثمن المدفوع أى ثمن السلام فى مقابل الانسحاب من

الأرض، - إلى شكل مؤسسى ما -سواء سميناه فيدرالية أو كونفدرالية، وسواء شمل - فقط - الأرض المحتلة حالياً والأردن ولبنان أو شمل الأردن وفلسطين المقبلة وإسرائيل، أو توسعت لتضم أيضاً سورياً ولبنان، هناك ما يشبه فى تقديرى حتمية جغرافية لانضمام قوى لهذه المنطقة ومركز الثقل فيها بالتأكيد سوف يكون إسرائيل وأن كانت الحسابات قد تختلف - من وجهة النظر المحاسبية - فى الخسارة والمكسب.

أما آفاق التعاون على المستوى الاستراتيجى والسياسى والثقافى بين إسرائيل وبين منطقة وادى النيل فهى محدودة نسبياً بحكم أن هذه المنطقة غارقة فى مشكلاتها الداخلية ولا أتصور أنه ستكون هناك علاقات على الإطلاق مع المغرب العربى.

إذن ننتهى إلى ناحية معينة هى أن السيناريو الدفاعى يحمل بالفعل أخطاراً حقيقية، أخطار تقسيم المنطقة العربية إلى مستويات مختلفة وشرائح مختلفة فى التعامل مع إسرائيل وهنا آتى لمنهج الدكتور على الدين هلال وأنا - فعلاً - لم أفكر فيه من هذه الزاوية، إنما مهم جداً إثارته، ففى هذه الحالة هل نستطيع أن نتحدث عن علاقات اختيارية تبعاً لكل نظام وظيفى أو كل مشروع على حدة؟

أعتقد - مبدئياً - أن هذه القضية شديدة الأهمية وينبغى أن تناقش بعناية وبدرجة عالية من التفصيل والمهنية، بمعنى آخر أنه لو افترضنا أن تتحول تلك المنطقة إلى مجموعة من الأنظمة الوظيفية، فإحدى النتائج الأساسية أن إسرائيل ستكون عضواً فى معظم الأنظمة الوظيفية، على حين، أن هناك عدداً محدوداً آخر من الدول العربية فى هذه الأنظمة، مما يعنى أن ثقل إسرائيل فى داخل كل نظام فرعى وظيفى أو إقليمى، سوف يكون أعلى مما لو افترضنا العكس وهو أن مجموعة كبيرة من الدول العربية تشارك فى تلك الأنظمة الوظيفية.

وأيضاً فيما يتصل بالمسائل العليا الكبرى أو المسائل الاستراتيجية، فى الجانب العسكرى، من المؤكد أن الخضوع للمنهج الدفاعى يُمكن إسرائيل من التعامل مع أنظمة وظيفية ابتداء من ترتيبات أمن وغيرها، على مستوى اختيارى

وتلقائى، تبعاً لكل مشروع على حدة، مما يعنى السيادة الاستراتيجية لإسرائيل فى المنطقة. وعلى المستوى الاقتصادى أنا - فى الحقيقة - أشارك الدكتور سعيد النجار فى عدم تخوفه من هيمنة اقتصادية إسرائيلية، وفقاً للسيناريو القائم على مجرد علاقات طبيعية، ولكن هذا فقط على المستوى الاستاتيكى، يعنى لو نظرنا للأمر - الآن - من خلال الأشكال التقليدية للعلاقات الاقتصادية، نجد أنه لا توجد بالفعل مخاوف كبيرة ولكن التجارة الدولية - على الأقل فيما كشفت عنه السبعينيات أو الفترة من نهاية الحرب الثانية لغاية السبعينيات -ديناميكية جداً تتحول أنماطها وأشكالها، وتدخل فى التجارة - الآن - أشكال غير تقليدية: تجارة الخدمات التى تتوسع، ومتوقع - طبعاً - أن تنجح دورة «الجات» المعطلة حاليا فى مسألة تحرير التجارة فى ميدان الخدمات وخلافه، غير الأشكال التقليدية فى العلاقات وهى ليست - بالضرورة - استثمار لكن هناك ما يمكن أن نسميه مشروعات المقاولات وتسليم المفتاح وغير ذلك.

وهناك شكل ممكن ومحتمل ويعد الأكثر احتمالا وأرجحية، وهو أن تحول إسرائيل المركز الإقليمى لاستراتيجية إقليمية، لعمل شركات متعددة الجنسية، والأشكال غير التقليدية ترجح - إلى حد كبير - كفة إسرائيل على المنطقة العربية، وإن كنا محتاجين لمنظور ديناميكى فى المستقبل، لنرى فيما لو زادت المستويات الإنتاجية فى البلاد العربية خصوصاً فروعا صناعية معينة، ما الذى سيحدث، لكن - فى تقديرى - أن الاستراتيجية الدفاعية قد تؤدى إلى: إحساس عام بالمذلة والمهانة وأننا نتعاقد بالفعل عقد إذعان، وأتصور أن أحد المجالات الجديدة التى يمكن التفكير فيها هو ما يمكن أن نسميه استراتيجية هجومية بمعنى أنه حصلت بالفعل - أردنا أم لم نرد - هزيمة تاريخية للمشروع العربى، وأنه انتهى فى الجانب الاستراتيجى العسكرى، فما هى إمكانية تحويل الصراع مع إسرائيل إلى مجالات أخرى، مجالات مدنية بصورة أساسية، مجالات تشمل الاقتصاد والثقافة، هنا الاستراتيجية الهجومية شرطها الأساسى أن يكون هناك توافق إرادة، على ما ينبغى عمله ووضع وهيكلة الموارد،

وأسلوب ضخها بما يتفق مع هدف تمدين المجتمع الإسرائيلى أى نزع عسكرته بصورة أساسية، ومحاولة تقييد أو إنهاء الجانب التوسعى فى هذا المشروع وبالذات التوسع فى الأراضى، والجانب الثالث هو اختراق المجتمع الإسرائيلى وتسييد الأنماط الأكثر تطوراً فى الثقافة العربية داخل المجتمع الإسرائيلى ذاته، بمعنى أن يكون جزء كبير من المجتمع الإسرائيلى يسمع أغانى عربية، ويشاهد أفلاماً عربية، وهكذا فعلى المستوى الثقافى يمكن عمل إشياء، واقتصادياً يمكن عمل أشياء كثيرة جداً، وهنا نميز بين الاستراتيجية الهجومية والدفاعية، ولو أخذنا الموضوع على مستوى دفاعى فقط، فأعتقد أن الجردة النهائية لن تكون لصالحنا على المستويات الاستراتيجية الاقتصادية بصورة أساسية، لكن لو أخذنا الموضوع من وجهة نظر هجومية بمعنى مواصلة المشروع التحررى التنموى العربى بوسائل أخرى، ربما من خلال طرح مشروع لمدنية عربية جديدة وحضارة عربية جديدة، وللمة أطراف الاستراتيجيات العربية المختلفة المتصارعة الآن فى الساحة وأحداث المصالحة بينها وأحداث سبيكة معقولة لهذه الحضارة ونموذج للحضارة العربية الجديدة، فمن الممكن أن تنعكس ديناميكية هذا المشروع بشكل هجومى على المجتمع الإسرائيلى بما يحقق تمدينه، وتفتيته من الداخل واستيعابه على المستوى الاستراتيجى وبالتالى يمكن أن نتحدث عن منطقة شرق أوسطية، أو منطقة ممتدة من إيران إلى وادى النيل كحد أدنى، كمنطقة مستقرة نسبيا وقادرة على توليد تطور اقتصادى وثقافى وأخلاقى.

د. عمرو عبد السميع: لقد بدأ على الدين هلال دورة الحوار الأولى بحديثه عن المخاوف، ويبدو أن هذه المخاوف قد زادت بعد دورة حوار واحدة وربما تضاعفت، وبالتالى فاسمح لى أن أعيد عليك طرح القضية مرة أخرى بشكل مغاير، ما هى الأخطار التى يمكن أن تحيق - بالفعل - بالروابط والمصالح العربية من جراء مشروع شرق أوسطى وكيف يمكن تجاوز هذه الأخطار فى عملية السلام؟.

د. على الدين هلال: لأن هذه هى المرة الأخيرة التى أتحدث فيها،

فأستسمحك أن أجيب عن سؤالك، وأقول بعض الملاحظات العامة ليس فيها على الإطلاق معنى الرد أو التعقيب على الآراء المخالفة، وإنما بالعكس محاولة للاستفادة منها وطرح بعض الموضوعات بشكل واضح.

أتصور أن أى مناقشة لهذا الموضوع - بما فيها الآراء المعارضة وبعنف وربما بشكل عاطفى وأيديولوجى - أمر مفيد للموقف العربى عموما، فإحدى علامات صحة أى مجتمع أن تطرح كل الآراء سواء المؤيدة أو المناهضة بغض النظر عن شكل التعبير، طالما لم يتطور الأمر إلى تخوين الناس بعضهم البعض، لأننا - فى هذه الحالة - ننتقل من الحوار إلى نوع من الحرب الأهلية.

وهنا أميز بين الحملات الإعلامية أو تنظيم دولة من الدول لمناورات إعلامية وسياسية معينة، وبين المعارك السياسية الحقيقية، فمثلاً فى موضوع المقاطعة، نلاحظ أن أميركا تطالب بإنهائها منذ ثلاث أو أربع سنوات، ولذلك فإن بيان طوكيو الأخير ليس فيه جديد، فهذا البيان إعلان بأن أميركا تطلب إنهاء المقاطعة وليست هذه هى أول مرة، وقد لاحظتم أن بيان الدول السبع يطالب بذلك، فالآخرون يقولون ما يريدونه، لكن العبرة هى كيف نتفهمه ونتعامل معه وينطبق ذلك على أشياء أخرى ، فأنا هنا أميز بين المناورات التى تقوم دولة بها وبين بدء الالتزام، وعندما استخدمت تعبير شبح لوصف المشروع شرق أوسطى، لم أكن أقصد أنه ليس هناك شىء موجود، هناك أشياء موجودة وتحركات لكن لا أعتقد أن هناك مشروعاً علينا أن نتعامل معه، هناك إرهاصات - وليس عندى مانع فى استخدام كلمة جنين التى قالها الأستاذ فهمى هويدى - وتوجد أفكار ومصالح مختلفة وبعض الناس يجوز أن يدافعوا عن مصالح مختلفة داخل هذا الإطار، وإنما هناك فرق بين التعامل مع هذا الأمر وبين تصور أن هناك تمثيلية أو مسرحية معدة ونرى فصولها تتتالى واحدة بعد الأخرى.

والنقطة الثانية هى أن جميع معاهدات السلام تتم بين دول، جميع معاهدات السلام وجميع الحروب فى الدنيا تتم بقرارات من الدول، والعبرة فى

العلاقات الدولية هى بالعلاقات بين الدول، الدول هى التى تشن الحروب على بعضها البعض، والدول هى التى تبرم معاهدات السلام، وبالتالى يجب ألا ننصرف طويلاً للتمييز بين حكومات وشعوب، الشعب الذى لا يرضى عن حكومته يسقطها، لكننا نرى - الآن - القيادة الشرعية للشعب الفلسطينى تطرح بعض أفكار منها إقامة «بينالوكس»، الرئيس ياسر عرفات طرح فى أحد الأفكار أن أحد الأمور التى يجوز أن نفكر فيها - وهى شكل من الأشكال التى تفضل بها محمد سيد سعيد - وهو فكرة «بينالوكس» أو تعاون اقتصادى بين الأردن وفلسطين ودولة إسرائيل، أيضاً لا نأخذ كل هذا الكلام على محمل الجد، إنما أنت فى وسط مفاوضات قد تناور وقد تقول أشياء هدفك منها أن ترمى حجراً فى الرأى العام الإسرائيلى، أو تكسب بعض التأييد فى داخله، فعلينا أن نتعامل فى هذا المقام بحذر، أى أنه ليست كل كلمة تقال فى وسط معركة سياسية تقصد لذاتها، أو أنها قضية مبادىء، وإنما كثير منها هو لأغراض المناورة والتكتيك والحصول على مكسب صغير.

أيضاً عندما يهدد الفلسطينيون بأنهم سينسحبون من المفاوضات، هذا جزء من المناورة السياسية التى قد تعطل المفاوضات ثم تستمر المفاوضات من جديد، فهذا جزء من معركة مستمرة، فالمفاوضات هى إدارة للصراع بطرق أخرى.

وموضوع السوق هو جزء من سؤال عن شكل المنطقة بعد توقيع اتفاقية السلام، وهذا هو السؤال الكبير، لكن الأمر المؤكد أن هذا سيكون على بساط البحث، فالسؤال سيطرح بغض النظر عن أهوائنا، وحياة الإنسان هى سلسلة من الإحباطات فى كل شىء ابتداء من الاتحاد السوفييتى والثورة الاشتراكية، والعالم الثالث، والقومية العربية، ووحدة مصر وسورية، يعنى الإنسان عندما يقارن بين ما تمت تنشئته عليه وبين الواقع الحالى، نجد اختلافاً جوهرياً.

إذن القضية هى إذا حدثت اتفاقية سلام، يصبح السؤال: ما هو شكل المنطقة؟ هل المفروض أن نستعد من الآن لمواجهة هذا أم لا؟ وهنا أضع علامة استفهام على الرد الأمين والنزيه الذى تفضل به أخى جلال أمين، حيث قال لا

أريد أن أقيم مع إسرائيل أى شىء وحتى التبادل التجارى، وهذا الرد جزء من منظومة فكرية، لكن معنى هذا الكلام أنه لا داع للمفاوضات أصلاً، وهناك ناس لهم هذا الرأى، وهو أن كل مايحدث خطأ، وأن البديل هو تكثيف الكفاح المسلح أو شىء من هذا القبيل، لكن هذا النوع من الآراء فى الحقيقة خارج إطار هذه المناقشة، يعنى هذا رأى يطرح بديلاً مغايراً تماماً ليس فقط لنتائج المفاوضات، بل لفكرة المفاوضات نفسها، لكن إذا قبلت من حيث المبدأ فكرة الحل السلمى، فلا نفترض أن الخصوم أقل ذكاء منا، فالمفروض أنهم سيحيطون ما نصل إليه ببعض السياجات وكانت جولدا مائير عام ٦٩ قد قالت: إن مفهوم السلام هو أن أنزل إلى الموسكى أو خان الخليلى بالقاهرة وأشترى، يعنى أن فكرة العلاقات الطبيعية جزء من هذا، إذن هل يستقيم الحديث عن سلام عادل ومقبول من القيادة السورية والقيادة الفلسطينية والقيادة الأردنية والقيادة اللبنانية، مع طلب عدم المتاجرة مع إسرائيل وأليس فى هذا مصادرة على مفهوم السلام نفسه؟.

النقطة التالية تتعلق بموضوع الطموح فهل الطموحات هى مجرد ترديد شعارات عامة، أم ترجمة هذه الشعارات إلى برامج عمل وإلى خطط؟، يعنى هل اليابان عندما استسلمت وقبلت تغيير مناهجها، ثم أعادت بناء نفسها، هل اليابان تخلت عن طموحاتها أم أنها اليوم تطرح طموحاتها من مركز أقوى، نفس الشىء ينطبق على ألمانيا بعد هزيمتها، وعلى كوريا بعد الحرب العالمية الثانية.

السؤال هو ما معنى الطموحات، مامعنى الطموحات لشعوب عاجزة وفاقدة الفاعلية فى كل شىء ابتداء من نظام تعليمها؟ لإنتاجية العامل، لكل شىء، فهل الطموحات هنا هى الشعارات التى نتغنى بها، أم هى ترجمة هذه الطموحات إلى رفع الإنتاجية وإلى كفاءة وتعليم الناس ورفع مستواهم الثقافى والفكرى وتسييسهم، هل الشعوب العظيمة - أى شعوب - تنسى أحلامها؟ أنا أقول لا، فالشعوب لها آليات لاستمرار أحلامها من خلال المسجد، من خلال

الخطباء، من خلال القصص، من خلال أن هذا الشخص له ابن عم مات فى فلسطين عام ١٩٤٨، وأن آخر مات أبوه فى سنة ١٩٦٧.

إذن السؤال- وهنا أربط كلامى بكلام الأخ محمد سيد سعيد، هل طموحاتى اليوم أن أقول لا أريد هذا أو ذاك، أم أن أعيد بناء بلدى وأطور برامج العمل الاقتصادية الاجتماعية، وأن أمحو أمية بلدى، فلو أن عندى طموحا بالفعل، يجب أن أقول إن هذه وصمة عار، أن يكون لدينا ٦٠ و٧٠ فى المائة أميين، وأى كلام عن طموحات فى ظل هذا الوضع هو كلام نظرى، والطموحات الحقيقية هى أن تعطى لشعبك قوة حقيقية، قوة متمثلة فى رفع مستوى التعليم، قوة متمثلة فى مهارات اقتصادية واجتماعية.

لقد كنا كلنا أبناء لعصر الحرب الباردة، وأبناء مناخ سياسى وثقافى وفكرى معين، والسؤال هو هل نحن مستعدون لأن نتعامل مع مرحلة انتهت فيها الحرب الباردة؟ وإذا قلنا مستعدين فلنر ما هى الضرورات اللازمة لهذا، وليس من هذه الضرورات التخلى عن الأحلام الكبيرة لكن ماهى برامج العمل، وأنا أقول: الشعوب تنهض ليس عن طريق الشعارات وإنما بترجمة هذه الشعارات إلى برامج عمل وخطط واقعية.

د. عمرو عبد السميع: فى هذا السياق - أيضاً - ما هى تصورات سعيد النجار لتقسيم العمل وتوزيع الأنشطة الاقتصادية فى إطار منطقة الشرق الأوسط؟.

د. سعيد النجار: عبر على الدين هلال تعبيراً بليغاً عن عدد كبير جداً من الأفكار التى تدور فى ذهنى، أول نقطة أذكرها أن بعض إخواننا المثقفين العرب لابد أن يصلوا إلى تصالح مع أنفسهم - أولاً - من باب الأمانة الفكرية، فهل هم مع السلام أم ضد السلام مع إسرائيل تحت أى شرط من الشروط، فى حقيقة الأمر بعض إخواننا - وهذا طبعاً كما قال الدكتور على الدين هلال - موقف معقول محترم هم ضد السلام مع إسرائيل تحت أى شرط من الشروط، ويقولون إن الكفاح بيننا وبين هذا البلد لابد أن يستمر إلى ما لا نهاية، لأننى

أعتقد أن الموقف الرافض لقضية الشرق أوسطية - هو فى الواقع - فى جوهره موقف ضد السلام والدليل على ذلك هو ما ذكره الأخ عبدالعظيم أنيس من أن المفاوضات كلها كلام فارغ، وأنها لن تنتهى إلى نتيجة، وأيضاً ما ذكره الأخ جلال أمين لما طرحت عليه السؤال وقلت له: افترض أنه قام سلام شامل عادل - بقبول من جميع الأطراف - هل أنت مع التبادل التجارى والتبادل الاستثمارى مع إسرائيل دون تمييز فى المعاملة؟ قال لا، يجب أن أُميز ضد إسرائيل، فطبعاً هذا موقف لا يمكن قبوله، لا نستطيع أن ندافع عنه من الناحية الدولية، لأنه ضد كل المواثيق الدولية، ولا نستطيع أن ندافع عنه من الناحية الأخلاقية، فغير معقول أن تقول نعم للدخول فى سلام مع إسرائيل، إنما مع ذلك لا تسمح بدخول البضائع الإسرائيلية ولا تسمح باستثمارات متبادلة.

فالنقطة الأولى - فى نظرى - أنه لابد لإخواننا أن يصلوا إلى وضوح فى تفكيرهم، هل يريدون سلاماً أم لا يريدون سلاماً، إذا كانوا يريدون سلاماً شاملاً عادلاً بأى شروط يقولونها، فمن نتائج هذا السلام أن يكون هناك تبادل تجارى وتبادل استثمار وسياحة، إذا لم يكن هناك أى ترتيب خاص يتعلق بإعطاء مزايا تفضيلية متبادلة، والنقطة الثانية تتعلق بمسألة السوق شرق أوسطية مرة أخرى، ولابد من الدقة فى الاصطلاحات والتعبيرات، ما هو المقصود بالسوق الشرق أوسطية؟ وتقسيم الناس إلى أنهم مع السوق شرق أوسطية أو ضدها لا يمكن أن يكون له أى مضمون مقبول إلا إذا عرفنا ما الذى نحن معه أو ضده، فأنا - شخصياً - ضد السوق الشرق أوسطية بمعنى إنشاء منطقة تجارة حرة تقوم على إعطاء مزايا تبادلية تفضيلية، أنا ضد هذا لكنى لست ضد قيام تبادل تجارى واستثمارى مع إسرائيل كما يقوم أى تبادل بينى وبين أى بلد آخر غير إسرائيل، مثل تركيا أو إيران أو أوروبا طالما أننا نتكلم عن افتراض قيام سلام شامل عادل، والنقطة التالية مسألة هوية الشرق أوسطية كبديل عن الهوية العربية وهذا - أيضاً - موضوع غير وارد ولا يوجد شىء اسمه هوية شرق

أوسطية، هناك أنساق متعددة سوف تقوم إذا افترضنا تحقق سلام، سوف نتعاون مع بعضنا فى إطار نزع السلاح أو نتعاون فيّما يتعلق بالمياه أو نتعاون فيما يتعلق بالبيئة، أو نتعاون فيما يتعلق بأى موضوع من الموضوعات، والبلاد التى تدخل فى أى ترتيب من هذه الترتيبات قد تكون مختلفة عن البلاد التى تدخل فى ترتيب آخر، هذه حاجات وظيفية، ولا علاقة لها بالهوية، هويتنا عربية إسلامية سواء قام سلام أو لم يقم سلام مع إسرائيل سواء نشأت سوق شرق أوسطية أو لم تنشأ.

والنقطة الأخيرة هى أنه عندما نفترض قيام سلام شامل عادل، فأنا مع التبادل التجارى والاستثمارى على أساس عدم التمييز فى المعاملة بين كل البلاد العربية وبين إسرائيل، فأنا ضد قيام أى ترتيب تفضيلى بمعنى السوق، بالمعنى الضيق، أى منطقة تجارة حرة، هذا يترك ما ذكره الأخ محمد سيد سعيد حول بعض حالات سوق تقوم فيها علاقات خاصة، ومن المؤكد سوف تقوم علاقات خاصة بين الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية من ناحية وبين دولة إسرائيل، يعنى النقطة المهمة أن السوق الشرق أوسطية التى أقف ضدها بمعنى إعطاء مزايا تفضيلية، قد تنشأ على نطاق ضيق، لأن مركز فلسطين - بالذات - مركز خاص نتيجة وجود علاقات وثيقة قوية جداً مع إسرائيل فى عدة مجالات، وعلى ذلك يحتمل أن تقوم مثل هذه العلاقات بين إسرائيل وبين فلسطين والأردن وهذه مسألة أخرى مختلفة عن مسألة طرح قضية السوق شرق أوسطية.

وأخيراً أقول إنه ليس مما يساعد على الوصول إلى معرفة المصلحة العربية أن نغلق الباب على طرح وبحث أى موضوع من الموضوعات حتى نستطيع أن نعطى التصور لما بعد قيام السلام، أى التصور الذى يتفق مع المصلحة العربية.

د. **عمرو عبد السميع**: ماهى تصوراتك حول تقسيم العمل وتوزيع الأنشطة الاقتصادية فى نطاق منطقة الشرق الأوسط؟

د. **سعيد النجار**: لايوجد شىء اسمه تقسيم عمل بأمر إدارى أو حكومى، تقسيم العمل سوف يتم إذا فتحت الأبواب، وإذا قامت علاقات تجارية بين

العرب وإسرائيل سوف تتم بناءً على التنافس، وأنا متفق مع ما تقوله الدكتورة هبة من عدم صحة التصور القائل بأن إسرائيل على أعلى درجة من درجات الكفاءة والتنافسية، هذا غير صحيح، ومسألة شكل المنطقة وتقسيم العمل بين البلاد العربية المختلفة وإسرائيل أعتقد أنه - كما يحدث الآن - ليس هناك أى شىء أضيفه، لأنه فى العلاقات مع تركيا أو فى العلاقات مع إيران أو فى العلاقات مع أوروبا لم ينشأ أى كلام عن مسألة تقسيم العمل، والقول بأن إسرائيل عندها التكنولوجيا ونحن عندنا العمل، والخليج عنده المال، وعلى ذلك هذه حجة لقيام سوق شرق أوسطية، هذا كلام لا يحتمل النظر، والتكنولوجيا التى عند إسرائيل مستوردة، ونستطيع أن نستوردها كما تستوردها إسرائيل، وعلى ذلك فهذه حجة تقال للدفاع عن إقامة ترتيب خاص لإعطاء ميزات تفضيلية، كذلك لا يجوز - أبداً - أن نقول إن هناك تكتلات فى الخارج، فيجب أن يكون هناك تكتل فى الداخل عندنا، هنا فى المنطقة أى تكتل شرق أوسطى، أيضاً هذه مسألة لا تستقيم عند النظر، المسألة ليست مسألة أن تقيم تكتلاً ضد تكتل، المسألة هى مضمون هذا التكتل، وإذا لم ننجح كعرب فى أن نقيم هذا التكتل بيننا، فمن باب أولى ألا ننجح بالنسبة لإقامة تكتل تكون إسرائيل أحد أطرافه.

د. عمرو عبد السميع: ورد فى كلام محمد سيد سعيد، ثم فى كلام على الدين هلال تصور عن تحول مجرى الصراع مع إسرائيل إلى الصراع الحضارى والثقافى، هل يعتقد فهمى هويدى أن الساحة العربية - الآن - مستعدة وجاهزة لإدارة مثل هذا الصراع الحضارى والثقافى مع إسرائيل؟

فهمى هويدى: أولاً لابد أن يكون واضحاً فى الأذهان أن إسرائيل مشروع، وليست مجرد دولة، هى مشروع له أهدافه التى تتناقض مع المشروع العربى بشكل أساسى، وحتى لو كانت الساحة العربية غير مهيأة، إذ لايعنى هذا بالضرورة التسليم بما هو موجود، وهذا يقودنا إلى نقطة الطموحات أو الأحلام، وأنا لست متفقاً مع ما طرحه الدكتور على، فى ما يمكن أن نسميه

بالواقعية الشديدة جداً، فهو لايتصور إمكانية خوض هذا الصراع فى ظل وجود ٦٠ فى المائة أمية.

وهذا نوع من الصياغات الخاطئة، فوجود الأمية وغيرها من المشكلات، لا ينبغى أن يقلل لا من قيمة ولامن وجود المشروع، والكثيرون يؤيدون فكرة أن وجود ٦٠ فى المائة أمية مع احتفاظك بحلم تسعى إليه أشرف بكثير، من أن يكون عندك مائة فى المائة متعلمين لكن مسلمين بشكل الظروف المفروضة عليك.

أيضاً السؤال الذى طرحه سعيد النجار: هل أنت مع السلام أم ضده، هو سؤال خاطىء، السؤال الصحيح هو هل أنت مع العدل أم ضده؟ أنا مع العدل، لكن هل يتحقق العدل، بالسلام أم بالحرب، هذا موضوع ثان، إذا كنت قادراً على أن أخوض حرباً فليكن، وإذا لم أكن قادراً فلا أنتظر أما أن تحشرنى فى زاوية، وتسألنى هل أنت مع السلام أم ضده، فهذه صياغة غير مضبوطة وتركيبة خاطئة للموقف، وأنا أندهش لهذا القفز أو التعلق بآمال أو احتمالات ما بعد السلام، بينما عندى واقع يعانى من تفكيك مستمر للساحة العربية، يعنى أتصور أنه من المهم جداً - ثقافياً وسياسياً - حتى وأنا أفكر لترتيبات ما بعد السلام أن أعطى اهتماماً للصف العربى ومقومات حصانته أو دفاعاته التى تمكنه من أن يقف على مستوى من الندية، ويدخل هذه التجربة، وهو واقف على أقدامه وليس منبطحاً ومُسَلماً.

فأنا أخشى أن هذه المعادلات الخاطئة تضع المسألة - فى الآخر - وكأننا محشورون فى زاوية، فعندما تسألنى مع السلام أم ضد السلام، فأنا - سياسياً وأخلاقياً ولحسن المظهر أمام العالم - لابد أن أقول أنا مع السلام. وصياغة المسألة بهذا الشكل ترتب مجموعة من التداعيات تضعنى فى حكم المُسير، والمدفوع خطوة خطوة ،لأننى أنا الكثير، فى حين أننى فى أضعف حالاتى، وفى حقيقة الأمر لابد أن نعترف أن هذا الموضوع مطروح فى وقت أعتبر فيه العالم العربى فى أسوأ حالاته، وإذا كان هذا الظرف مواتياً للآخرين

للأمريكان أو للإسرائيليين، فهو يقينا ليس مواتياً للعرب، ثم دعنا نسأل ما الذى تقدمه إسرائيل فى موضوع السلام؟ يوجد كلام عن السلام لكننا لا نرى شيئاً يعنى الكلام عن المفاوضات، والسلام كأنه طعم يستدرجنا - نحن - ويلهينا حتى نحلق فى آمال مستقبلية، وبعض المثقفين الوجهاء يتكلمون عن الصيغة الحضارية للتعامل، وعالم ما بعد الحرب الباردة، وتجربة المجموعة الأوروبية أى إنهاء النزاعات، ومعنى ذلك أننا ندخل فى آفاق - من الناحية النظرية - تجرنا إلى مساحات واسعة، بينما فى الواقع على الأرض، إسرائيل تغير الخريطة فمطلوب منا أن يكون حديثنا دائماً عن السلام، بينما الآخر يكسب باستمرار ويحصد أشياء هائلة، كأنه يستدرجنى - أنا - لمساحة بينما هو واقف على أرض أخرى ويعمل فى اتجاه مغاير تماماً.

ومن هنا أقول إن تصحيح المفاهيم أو المعادلات التى تنبنى عليها المناقشة مسألة من الأهمية بمكان، وينبغى ألا ننسى - فى كل الأحوال - أن ما تمثله إسرائيل فى نهاية المطاف هو شىء يتناقض تماما مع المشروع العربى، كيف نتعامل مع هذه القضية، وباعتبارنا لسنا سياسيين، ولانضع قراراً سياسياً، فهل نتكلم فقط كمثقفين، وهل نسلم بالموجود ونتعامل على الأرضية التى أسسها غيرنا ورسمها غيرنا، أم ننازع فى هذا ونعبر عن طموحاتنا وأحلامنا ومشروعنا، حتى لو كنا عاجزين - فى اللحظة الراهنة - عن أن ننفذ شيئاً من الناحية العملية، وهنا الفرق بين المثقف والسياسى، السياسى ربما مفروض عليه أن يتخذ خطوات معينة، لكن أنا ليس مفروضاً علىَّ أن أسلم بأشياء أراها - فى نهاية المطاف - تضعنى فى موقف التنازل عن عناصر أساسية فى طموحاتى وحلمى كمواطن عربى ومسلم فى هذه الأرض.

د. عمرو عبد السميع: د. جلال اسمح لى أن أوجه إليك سؤالاً لم أطلعك عليه سلفاً لأنه ورد على خاطرى للتو، هل تعتقد أن بعض الفصائل السياسية العربية تعترض - الآن - على ترتيبات السلام تأسيسا على موقفها الأصلى فى الاعتراض على السلام ذاته؟

د. جلال أمين: إذا كنت فهمت سؤالك فالإجابة بنعم، لكن ليس هناك شيء مشين فى هذا لأنه استطراد لكلام الأستاذ فهمى وكلام د. عبدالعظيم قبل قليل، فإن وصف مايحدث بأنه سلام هو - فعلاً - أكذوبه كبيرة جداً، وقد آن الأوان لأن نلتفت إلى هذا، وأريد - أيضاً - أن أبالغ وأضخم فيما قالاه، يعنى لاننسى أنه فى الوقت الذى كان بيجين والسادات مجتمعين فى الإسماعيلية فى يونيو ١٩٨١، ضرب العدوان لبنان فى اليوم التالى فهل هذا هو ما يسمى بالسلام؟ إذن فما هو المطلب. وما مغزى الإعجاب الشديد لسعيد النجار بهذا الذى يحدث، واستغرابه المتضمن فى سؤاله: هل نحن مع السلام أم لسنا معه، والواقع أن تمييز عبدالعظيم أنيس ما بين الشعوب والحكومات فى محله تماماً، لأن هذه وثيقة يوقعها أفراد لا صلة لهم بآمال الناس ولا أحلامهم التى تكلم عنهم علىّ الدين هلال، فالناس ترفض هذا كله، وإذا كانت الجرائد والإذاعة الرسمية تسميه سلاماً، فهم أحرار، لكن الواقع مختلف تماماً فالإجابة على سؤالك: نعم هذا صحيح إنما ليس فيه ما يشين، وأريد - الآن - لو سمحت لى، أن أرد على بعض المداخلات، وخاصة الكلام البليغ - فعلاً - الذى قاله الدكتور على، وأنا أزداد إعجاباً ببلاغته، لكن لا أتفق مع النتيجة، فقد أعتبر الطموحات شعارات مع أنها ليست بالضرورة كذلك، جمال حمدان فى أعماله عن مصر كان عنده طموح ويعبر عن طموحاته، لكنه لم يردد شعارات، يعنى يمكن أن تكون عندك طموحات وبدون أن تكون مختلاً عقلياً هذه واحدة، كما أضاف د. على أن الطموحات - التى أسماها شعارات ظلماً وعدواناً - يجب أن تترجم إلى مواقف عملية، وهنا لابد أن أميز بين دور المثقفين ودور الدولة، فالدولة مهمتها ترجمة المواقف العملية، أما مهمة المثقف فهى التمسك بالطموح، والمقصود بذلك المثقف الملتزم، ولا ينبغى أن ينقلب إلى رجل دولة، كما أننى لا أوافق على القضية الـ ٦٠ فى المائة أو ٧٠ فى المائة أمية، وأنا - طبعاً - لست ضد محو الأمية، لكن كما قال الأستاذ فهمى هويدى يمكن أن يكون الأميون أعظم ناس، ولعلنا نرى ما يفعله المتعلمون

عندنا، فإذا كان التعليم من نوع معين يقاس بالكم، فربما يكون الأميون هم الذين يحافظون على ذاكرة الأمة.

وهناك نقطة مهمة قالها الدكتور سعيد والدكتور ناصيف وأنا مختلف معهما، وهى أن الهوية لا خوف عليها، لأن هناك خوفا شديدا، لأن أحد أهداف المشروع الإسرائيلى محو الهوية وليس فقط كسب معارك اقتصادية، سواء كان هذا جزءاً واعياً من المشروع الإسرائيلى أو أنه النتيجة الطبيعية له، فهناك خوف -بالفعل- على الهوية العربية ولننظر إلى لبنان وسورية والكويت وغيرهما، فرغم أن هذه دول حديثة العهد، إلا أنهم يتحدثون عن هوية كويتية ولبنانية، دون أن يبذل أى جهد فى خلق الهوية الكويتية مثلاً، لكن إسرائيل ستبذل جهداً فى محو الهوية العربية، والكويتى يقول أنا كويتى واللبنانى يقول أنا لبنانى، رغم أن هذه كيانات حديثة، وحتى عام ١٩٢٠ لم يكن وارداً الحديث عن هوية لبنانية أو سورية أو أردنية، لكن حدث هذا، فما بالك بمشروع تجند له كل الأساليب الجهنمية إعلامية ومالية، وهنا تدهشنى نغمة سائدة لدى مؤيدى مشروع الشرق الأوسط، أو المتعاطفين معه، عندما يسألون، لماذا تخافون من إسرائيل رغم أنها لاشىء، وهى نغمة متكررة والواقع أن تاريخ المائة سنة الماضية يؤكد أن مخاوفنا ضرورية جداً فعلى مدى هذه الفترة، ظل اليهود الصهاينة يخططون ويكسبون، كما أن وراء إسرائيل قوى أخرى، إذن هذا التخوف ليس أوهاما، فالتاريخ كل يوم يقدم لنا دليلاً جديداً: تغلغلهم فى وسائل الإعلام وتغلغلهم فى الثقافة وسيطرتهم على أكبر قوة فى العالم، على انجلترا مرة وعلى أميركا مرة، ثم يقال إنكم تبالغون فى قوتهم.

وهناك نقطة أخرى تتعلق بأحلام الشعوب، فهل تنسى الشعوب أحلامها؟ أظن هذا ممكن جداً لكن على الدين هلال نفى ذلك، وضرب مثلاً بأن اليابان لم تتخل عن طموحاتها، وهذا صحيح، لأن المثقفين اليابانيين والشعراء والروائيين ظلوا متمسكين بالطموحات، لكن ماذا يحدث عندما يتخلى المثقفون أنفسهم؟ وما قالته هبة حندوسة - أيضاً - يدخل فى إطار أنه لا مبرر للخوف

من إسرائيل وممكن جداً أن الكفاءة الإسرائيلية فى بعض الصناعات تكون أقل من اليابان، لكن العالم الواقعى يادكتورة هبة لا يسير بمقارنة الأسعار يعنى ممكن نحرر التجارة وتكون منسوجاتنا أرخص من الإسرائيلية، لكن الإسرائيلى لا يشترى منسوجات مصرية، لأن لديه مشروعاً، فإذا كانت إسرائيل بحكومتها ومثقفيها وكل أجهزتها تشتغل لحساب المشروع الذى تحدث عنه الأستاذ فهمى، سيكون المستهلك الإسرائيلى مثل اليابانى فى علاقته بالسلع الأميركية، أى يشترى سلع بلده بصرف النظر عن الأكفأ، إذن - مرة أخرى - نحن بصدد دولة من نوع خاص لايمكن أن نعاملها نفس المعاملة، ولا تجوز - هنا - المقارنة مع حالة ألمانيا وفرنسا، فهل احتلت ألمانيا جزءاً من فرنسا ورفضت أن تتركه، أم أن الدولتين تحاربتا لأسباب اقتصادية بحتة ثم حلتا المشكلة ووجدتا مصلحتهما الاقتصادية فى التعاون، فالمقارنة - إذن - غير واردة، والحالتان مختلفتان.

وأنا أرى أن الكثير من كلام الدكتور سعيد شكلى محض، فهو يسأل هل أنت مع السلام أم ضد السلام؟ لكن هل هذا سلام؟ وهو يَصِف موقفى بأنه غير قانونى وغير أخلاقى، لا - يا سيدى - موقفى قانونى وأخلاقى، لأننى لا أعتبر أن هذا سلام على الإطلاق، ثم إن هناك مغالطة فى القول بأنه لا مانع أن نناقش الوضع الذى سيترتب على تحقيق السلام؟ هذه مغالطة مهمة وكل المثقفين العرب يستدرجون للبحث فى إمكانات التعاون، وهذا خطر جداً.

د. عمرو عبد السميع: لماذا هو خطر؟

د. جلال أمين: هو خطر لأنك توحى لهم خطوة بخطوة أن ما يحدث -الآن- هو سلام، يعنى ما دمت عقدت ندوة وأحضرت المثقفين وقلت لهم ما رأيكم يا جماعة فيما بعد السلام، فأنت توحى لهم أو توهمهم بأن ما يحدث هو سلام، ومن ثم يتعطل كشف الحقيقة وهى أنه لا يوجد سلام، وثانياً هو خطر لأنك تضع إسرائيل على نفس المستوى مع أى دولة أخرى، وهذا يعنى أنك تمحو فكرة أن إسرائيل دولة من طراز خاص، لك معها عداوة لم تحل

بعد، ويصعب تصور أن تحل، لأنه واضح - من كل الأدلة - أنهم لن يتركوا الأرض للفلسطينيين ولن يسمحوا بعودة الفلسطينين من الخارج، ولن يعطوهم حق تقرير المصير، فاستدراج المثقفين إلى هذا فيه خطورة.

د. **عمرو عبد السميع**: ما تقويم هبة حندوسة للرأى القائل بأن سوقاً شرق أوسطية هى ضرورة لمواجهة أخطار اقتصادية متصورة لأوروبا الموحدة على منطقة الشرق الأوسط والتكتل الاقتصادى الآسيوى أيضاً؟

د. **هبة حندوسة**: هو ليس تصدياً لأخطار، إنما المقصود رد فعل والأخذ بفرصة، والفرصة يمكن أن تكون أيضاً فى السوق العربية المشتركة التى نتكلم عنها منذ ٤٠ سنة، فقد حان الوقت - فعلاً - أن نتصدى لخطورة واحتمالات أن تكون هناك تكتلات تضر بالموقف الاقتصادى للدول العربية، وأريد - الآن - أن أرد على بعض المواقف التى استمعنا إليها.

أولاً: بالنسبة للتمييز بين السوق الشرق أوسطية وسوق مشتركة عربية، لا يوجد أى مانع من أن ندرس ما هى الاحتمالات، والإيجابيات، والمخاطر من الدخول فى سوق عربية، فإسرائيل لا تستطيع إجبارنا على أن نتعامل معها بمثل ما سنتعامل مع بعضنا البعض داخل السوق العربية، فمن الممكن أن تكون هناك علاقات طبيعية اقتصادية مع إسرائيل، ولكن - أيضاً - يكون هناك تمييز تفضيلى للمبادلات الاقتصادية ما بين الدول العربية وبعضها البعض وما زال هذا وارداً لكننا نتحدث كما لو أنه لم يعد كذلك.

ثانيا: التمييز بين حكومات وشعوب، وأنا متفقة تماماً فى أن هذا صحيح، والدليل عليه أنه منذ كامب ديفيد - أى أكثر من ١٥ سنة - وهناك علاقة طبيعية على الورق بين دولة مصر ودولة إسرائيل، لكن لو نظرنا إلى التبادلات ما بين أفراد أو مؤسسات غير حكومية، لا نجد أى تبادل، فلا يمكن لحكومة أن تجبر الشعب على أن يتعامل ويتفاوض ويدخل فى مشروعات، فى وقت هى فيه غير راضية عن التحرك نحو السلام، أو إقرار العدالة.

وأكرر أنه من المهم جداً أن تدرس كل الاحتمالات، وكل السيناريوهات للنوعيات المختلفة من العلاقات الاقتصادية بين عدد محدود من الدول، لأنى متأكدة أن فلسطين - نفسها - لديها إيجابيات بالنسبة لعلاقاتها مع إسرائيل بعد السلام، يعنى من الصعب جداً أن تعيش مستقلة اقتصادياً بالنسبة للموارد الأساسية مثل المياه، وبالنسبة للعلاقات والتدفقات العمالية، وبالنسبة للبنية الأساسية، وكل هذا يؤكد أنه من المفروض على الإسرائيليين دراسة الموقف، إذن الفلسطينيون والإسرائيليون يدرسون، ومن غير المعقول أننا كعرب - غير فلسطينيين - نتجاهل الأمور، أنا أعلم أنه تجرى فى الوقت الحالى دراسات جادة وتصورات جادة بالنسبة لتعاون إسرائيلى - فلسطينى، فلا مبرر - إذن - لأن نتجاهل أو نقول إننا لن ندخل فى دراسة أو فى بحث أو فى مشاورات حول هذا الموضوع.

د. **عمرو عبد السميع**: خارج الإطار التنظيرى للمشروع الذى نتحدث عنه، منذ فترة نشأت كثير من العلاقات غير الرسمية بين إسرائيل وبين دول عربية كثيرة، فما تصور ناصيف حتى، هل هذا اللون من العلاقات يسهل بالفعل قيام مشروع شرق أوسطى أو سوق شرق أوسطية، وفى هذه الحالة ما هو وضع المغرب العربى؟

د. **ناصيف حتى**: أعتقد أن هذه العلاقات غير الرسمية حيزها ضيق جداً، وهى جزء من عملية التحول البطىء جداً والذى يجرى فى المنطقة، يعنى - بصراحة - عندما يستقبل مسئول إسرائيلى فى دولة عربية، أو عندما تحدث لقاءات بين شخصيات غير رسمية إسرائيلية أو شخصيات من إسرائيل، لم يعد هناك رفض، وهذا وضع جديد إذا قارناه بما كان يحدث قبل خمس أو ست سنوات.

وأنا لا أقول إن الجميع يرضون بذلك، ولا أقول إننى ضد هذا الشىء، هى مجرد ملاحظة رداً على سؤال، فهذا جزء من عملية التحول التى تجرى، ولكن

لا أعتقد أيضاً - رداً على بعض المسرفين فى التفاؤل - أن هذا يدخلنا فى عملية سلام مع إسرائيل، فهذا التطبيع الذى جرى عند البعض لا يستطيع - فى قناعتى - أن يقفز فوق تحقيق ما أسميه القواعد الشرعية من منظور الأطراف العربية المفاوضية، ولا أضع نفسى - هنا - مكان أى من هذه الأطراف، فهذا قد يسهل، ولكنه أيضاً قد يوحى للبعض، وقد يوحى لإسرائيل خاصة، أنها تستطيع أن تقوم بحركة التفاف، ثم أنتقل إلى بعض مخاطر وتداعيات المفاوضات المتعددة الأطراف، لأنها قد تظهر للبعض أنها ليست الجزرة التى تستعمل لإسرائيل، ولكن - أيضاً - العصا التى تُستعمل ضد بعض العرب.

أما بالنسبة للمغرب العربى، فهذه المنطقة تمر خلال السنوات العشر الأخيرة بفورة القومية على صعيد الشارع والتى عشناها فى الخمسينيات والستينيات، ولها أسبابها وظروفها التاريخية، والتى أدت إلى تأخر هذه الإرهاصات القومية، ولا أعتقد أن هذا - بالنتيجة - نوع من محاولة الالتفاف الرسمية المحتضنة شعبياً فى هذا الاتجاه، فقط هى جزء من عملية التحول الجارى، وهى عملية تبقى تأثيراتها فى الحد الأدنى ولو أنها تعكس من جهة التحول الذى حصل على صعيد الشارع العربى، ولا أقول كل الشارع العربى، فقد تعاملوا مع بعض هذه الظواهر التى كانت مرفوضة منذ سنوات قليلة، فهى تعكس هذا القبول، تعكس سقوط بعض المحرمات فى الخطاب غير الرسمى العربى، ولم نقل الخطاب الرسمى، وهذا جزء من التحول، ولكنها لا تشكل قفزة لاحتواء العملية السلمية، هنا أريد الإشارة إلى أننا نتحدث عن السلام بمفهوم ميكانيكى، وأنا مع الأستاذ فهمى فى أن السلام يشمل العدل وإلا لا يكون هناك سلام. فالعملية ليست سلاماً أو غير سلام دون مفهوم عادل له، وهذا المفهوم مفهوم مركب ولا أسمح لنفسى أن أسقط الطرف الفلسطينى الشرعى، وقد يكون رأيى ضد القيادة الفلسطينية، لكن هذه القيادة التى تفاوض نحن متفقون مع ما تفعل من هذا المنطلق، ما ترضى به أرضى به، وما لا ترضى به لا أرضى به، إذن - هنا - يدخل مفهوم العدل وليس العدل فى عملية التسوية، هناك فرق، فتسوية العملية تعنى أن عليك أن تعطى بعض الشىء

مقابل هذا الشيء، وتحديد مفهوم العدل هنا يعود إلى القيادات المفاوضة، السلام عملية، ونحن نبدو كأننا أقمنا نوعاً من السياج أو نوعاً من الطلاء بين شيئين هما عملية السلام مع إسرائيل وعملية السلم العربى، الثانية تؤثر فى الأولى، وسبق أن ذكرت أنه مطلوب حوار عربى - عربى. وهذا الحوار يساهم، بل هو شرط ضرورى، لتقوية موقفنا فى عملية المفاوضات، فالسلام ليس شيئاً ميكانيكياً نذهب له فى طريق، ونستكشفه فى آخر الطريق، فهو عملية مركبة، ثم - أيضاً - هناك هذه العلاقة الجدلية التى يجب أن نؤكد عليها، فبمقدار ما نبتعد عن عملية سلام عربى - عربى، بمقدار ما سنصطدم - فعلاً - بواقع أنه لا سلام أو سلام مفرغ من أى مفهوم عادل.

د. **عمرو عبد السميع**: طرح عبد العظيم أنيس - منذ قليل - مفهوم النضال طويل المدى لتحقيق الأهداف العربية، وطرح آخرون على المائدة نفسها فكرة الوصول إلى أهداف مرحلية، هل هناك تناقض بالفعل بين المفهومين؟

د. **عبد العظيم أنيس**: لا طبعاً، لذلك أرجو أن تعطينى فرصة لأقدم بعض الردود على ما قيل حول كلامى قبل أن أرد على سؤالك.

النقطة الأولى، الدكتور سعيد النجار قال يجب على المثقفين أن يكونوا من الأمانة ويحددوا هل هم مع السلام أم ضد السلام، أنا - على وجه التحديد - ضد هذه المحادثات الحالية المحددة وضد - من باب أولى - استمرار هذه المحادثات، موقفى فى هذا قائم على أساس أنه لا طبيعة الظروف الدولية ولا الإقليمية ولا المحلية يمكن أن تعطينا أى أمل جدى فى الوصول إلى سلام عادل فى هذه المنطقة، أنا لست ضد السلام من حيث المبدأ ولا ضد التفاوض مع إسرائيل كمبدأ، لست ضد هذا، لكن فى ظروف غير القائمة الآن، فأنا أدعى أنه لا يوجد أى أساس موضوعى لتوقع سلام عادل، ويمكن استقراء ذلك من علاقات القوى الدولية، بعد الانهيار الذى حصل للمعسكر الاشتراكى وانتهاء وجود حلفاء تقليديين لنا على الصعيد الدولى، ومن خلال الأساس الإقليمى، وتوازن القوى العسكرية والاقتصادية بيننا وبين إسرائيل لن نجد أنه

يسمح بالوصول إلى حلول حقيقية مثل إنشاء دولة فلسطينية على الضفة والقطاع فقط، وجلاء ناجز غير مشروط عن الجولان وعن جنوب لبنان، ولا يوجد أى أساس لهذا.

ومن هنا أنا ضد المفاوضات الحالية، لكن هل هذا هو موقفى وحدى؟ أنا رأيى أن كثيرين من المثقفين العرب لديهم هذا الاقتناع، وأنبهك إلى أن صحيفة «الحياة» نشرت اليوم بالذات عن ندوة أو مؤتمر فى الأرض المحتلة فى بيرزيت بين مثقفين من بيرزيت وبين الجمعية العربية - الأميركية، وجميع من قدموا أوراقا فى هذه الندوة وفق ما تقوله «الحياة» واضح أنهم وصلوا إلى هذا الاقتناع، الذى وصلت إليه وكنت أدافع عنه منذ زمن، لكن بعض الناس يقولون ما هو الضرر من استمرار المفاوضات.

والواقع أن الأضرار كثيرة، فاستمرار المفاوضات بهذا الشكل يؤدى إلى تفتت حركة التحرر الفلسطينى ومنظمة التحرير نفسها، وليس فقط صراعها مع «حماس»، وهذا فى رأيى أمر خطير فى حد ذاته. ولننظر - مثلاً - إلى استقالة الشيخ عبد الحميد السايح رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى ولأسباب سياسية، وكذلك انسحاب البعض من المفاوضات فى الجولتين التاسعة والعاشرة مثل غسان الخطيب ومجموعة حزب الشعب الفلسطينى، وهو الاسم الجديد للحزب الشيوعى الفلسطينى، والانقسامات التى حصلت والتهديدات بالاستقالة داخل الاجتماعات الأخيرة فى المجلس الثورى فى تونس، وهانى الحسن وجماعته، فالضرر الأساسى - إذن - أن منظمة التحرير وحركة التحرير الفلسطينية مهددة بالانقسام إلى شظايا.

والضرر الثانى أن هذه المفاوضات الجارية يمكن أن تؤدى للتغطية على الأعمال الإجرامية، التى يرتكبها الإسرائيليون فى داخل الأراضى المحتلة.

ولذلك - توضيحاً لموقفى - أقول نعم، إننى ضد هذه المحادثات بشكل محدد، وأطالب بتعليق المفاوضات وإنهائها، قد تكون حكومات عربية كثيرة

منها حكومة مصر لها رأى ثان، ولكن هذا موضوع آخر، فأنا أتكلم كمثقف راديكالى.

د. **عمرو عبد السميع**: كان لحكومة مصر رأى آخر، ولكن المعترضين على عملية السلام فى هذا التوقيت كانوا يطلبون بأن يتم ذلك فى إطار المؤتمر الدولى.

د. **عبد العظيم أنيس** : مفهوم، لكننى أتكلم كمثقف وأعبر عن نفسى، كمثقف يسارى راديكالى، وهذا رأيى.

وهناك إضافة أخرى بشأن إثارة سعيد النجار لفكرة أن السوق الشرق أوسطية لها مفاهيم مختلفة، وهذا غير صحيح، لأن ما يتم الحديث عنه فى أميركا شىء شبيه بالسوق الأوروبية، وهذا ليس مفهوماً استاتيكياً، فالسوق الأوروبية بدأت منذ زمن طويل، لكن تدريجياً يتم رفع الحواجز الجمركية والاتجاه إلى توحيد العملة، هذا هو - أيضاً - المطلوب فى داخل السوق الشرق أوسطية، ولو حصل سلام - حتى غير عادل - ولم تدخل إسرائيل ضمن هذا الكيان الشرق الأوسطى، فأنا رأيى أنها مهددة بالزوال إذا تزايدت مشاكل التمويل وشحت المعونات الأميركية، لأنها معتمدة اعتماداً كاملاً على هذا، ولذلك هى فعلاً محتاجة لأن تصبح جزءاً من المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً فى داخل المنطقة، وهذه هى طموحاتها فالموضوع هو منطقة تجارة حرة، وهذا هو المطلوب أن توجد فى المنطقة عملة واحدة فى يوم من الأيام، إذن هناك طموحات لإلغاء الحواجز الجمركية، وتحرك العمالة، من دون قيود وعلى وجه التحديد العمالة الفلسطينية والعمالة المصرية والعمالة السورية، أى سوق مشتركة بالمعنى التقليدى الذى تتجه إليه أوروبا وبالتالى لا ينبغى أن نضحك على أنفسنا.

والأمر الثالث الذى أنبه إليه هو الاتفاق الاستراتيجى بين أميركا وإسرائيل الذى تم عام ١٩٨٩، وبمقتضاه أُنشئت منطقة سوق حرة، وبالتالى من الممكن أن تدخل البضائع الأميركية إلى المنطقة إذا قامت السوق الشرق الأوسطية،

معفاة من الجمارك كأنها بضاعة إسرائيلية، وبالتالى أدعى أن أميركا صاحبة مصلحة أيضاً فى هذا الموضوع ليس فقط من هذه الزاوية، ولكن من زوايا مختلفة، منها - مثلاً - أن تتخفف من عبء المعونة لإسرائيل، أما أن هناك دوائر فى داخل إسرائيل غير متحمسة للسوق الشرق أوسطية، فهذا وارد، لأنهم غير متحمسين لأن يكونوا العميل الرئيسى للولايات المتحدة فى داخل المنطقة، طبعاً لهم طموح أن يؤدوا دوراً مستقلاً فى هذا الموضوع، لكن طبعا المؤسسة الإسرائيلية تسير فى هذا الاتجاه، وهو جزء من الإغراء بالنسبة للمفاوضات الحالية وإنهائها وحافزها، بحيث تتساهل إسرائيل فى بعض القضايا، من أجل الحصول على جزرة جديدة اسمها السوق الشرق الأوسطية.

ونأتى الآن للسؤال الخاص بالعلاقة بين النضال طويل المدى والإجراءات المرحلية، وفى رأيى أنه لا يوجد تناقض، بالعكس إذا كنت قد وضعت طموحات طويلة الأجل لأولاد أولادنا فأنا جاد جداً فى هذا الموضوع، ولا أريد مصادرة على الأجيال القادمة، فالحكومات تتفق وتوقع معاهدات لا تصبح صالحة بعد وقت معين، ولا ننسى تجربة معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، كما أشير أيضا إلى خبرة الحروب الصليبية، وأنا دائماً أستعيد هذا الموضوع لأن فيه دروساً مفيدة جداً بالنسبة لهذا الموضوع، فصلاح الدين الذى دخل معركة حطين وانتصر فيها عقد اتفاقات مع الصليبيين، لكن جاء حكام آخرون بعد صلاح الدين، وقادوا معارك جديدة انتهت بخروج الصليبيين من المنطقة، لكن فى وقت من الأوقات كانت للصليبيين ممالك فى القدس، صيدا وحيفا وعكا وصور، وكان هناك نوع من اليأس لدى الكثيرين من العرب، ومع ذلك الأمور انتهت بعد حوالى ٢٠٠ سنة، ولذلك لا ينبغى أن نضع حجراً أمام أولادنا وأولاد أولادنا والأجيال القادمة، فمن الممكن أن تعقد الحكومات اتفاقات، ثم تأتى ظروف تتجاوز هذه الاتفاقات ولا يوجد تناقض بين الدورين لكن أنا رسالتى كمثقف أن أضئ شمعة فى هذا الظلام الكامل، وأحاول أن يرى الناس بهذه الشمعة شيئامفيداً لهم.

د. عمرو عبد السميع: هل يعتقد محمد السيد سعيد أن اشتراك المثقف العربى فى مناقشة المشروع الشرق أوسطى أو السوق شرق أوسطية يعنى بالفعل أنه استدرج إلى أرضية لتكريس وضع لا ينبغى تكريسه أو لا ينبغى الموافقة عليه؟

د. محمد السيد سعيد: هناك مجموعة اعتبارات، الاعتبار الأول: هو دور المثقف بشكل أساسى، يعنى هناك تمييز بين المثقف والتكنوقراط، وطبعاً مثل هذا التمييز وارد، ولكن المثقف - فى تقديرى - فى أرقى أشكاله، هو ذلك الشخص الذى لا يحمى يديه من التجريب وإنما - بالتحديد - هو هذا الشخص الذى يلقى الضوء على حقل الاختيارات، ويكشف تداعيات كل اختيار ممكن، وذلك بناء على معايير مضبوطة من حيث أساليب التفكير، ويستحسن أن تكون أساليب تفكير علمية، فمثلاً لو تداولت نموذج العقل التأريخى، ستجد أن الغزو الصليبى للمنطقة العربية الإسلامية كان له شقان، شق اتجه للمشرق وشق اتجه للمغرب، للأندلس، وفشل المشروع المشرقى، لكن نجح المشروع المغربى، وهذا له دلالة مهمة وهى أننى لا أستطيع أن آخذ نموذجاً، وأترك النموذج الثانى، وفى الوقت نفسه لا بد أن أبين الفروق المهمة بين الحروب الصليبية فى كل فترة، والحرب القائمة حالياً أو الصراع القائم حالياً بين العرب وإسرائيل، فهذا العقل التأريخى أو القياس التأريخى قياس ميكانيكى وفاسد منطقياً، يعنى محبط فى فلسفة العلوم، لكن حتى لو استعنت به فأنا عندى نموذج بالفعل، مثل نموذج نجاح الغزو الصليبى للأندلس، نموذج ينبغى - أيضاً - أخذه فى الاعتبار والمفارقة أننا كنا حضارتين فى ذلك الوقت، ولم تكن هناك فروق جسيمة بيننا، بالعكس كانت الحضارة العربية لا تزال - على الأقل - تحتفظ ببقايا نتاج ازدهارها الذى استمر من القرن السابع لغاية القرن التاسع أو العاشر الميلادى، فكانت الفوارق طفيفة نسبياً، وأنا - فى الحقيقة - غير قابل - إذن - للقياس التاريخى، وأعتقد أن أرقى شكل للمثقف ينبغى أن يأخذ شكل التكنوقراطى، لكن ليس بمعنى الناصح للدولة بالضرورة،

مهما كانت طبيعة الدولة، وإنما أن يأخذ مصالح أمته، يحمل رؤيتها للعالم وميراثها ورصيدها من الحضارة والتاريخ والثقافة وأن يثق فى هذه الأمة، هذا أمر مطلوب، لكن كونه مثقفاً - بالتحديد - يحمل معنى أنه يستطيع قراءة نتائج اختيارات بعينها، فمثلاً فيما لو قلنا إن أحد الاختيارات هو أن نكف عن المفاوضات الحالية أو أى مفاوضات أخرى إلى حين أن نصل لمستوى معين مثل الموقف السورى التقليدى، وأن هذه مسألة أجيال، فما الضمان أنه خلال هذه الأجيال لن تقوم إسرائيل باستيعاب - ليس فقط الأرض المحتلة حالياً - وإنما أراض محتلة أخرى، والكلام الذى قاله على الدين هلال أنا فهمته بشكل مختلف، عما فهمه الأستاذ فهمى، فقد فهمت أن الدكتور على - الحقيقة - يطرح مسألة الأداء الوظيفى لأى أمة الذى هو - فى نهاية المطاف - يظهر فى النتاج العسكرى، يعنى الأداء العسكرى لأنه مجموع وانعكاس لمجمل أداءاتها الوظيفية فى مجالات مختلفة، وأنه من الوارد أن تحصل فجوة فى لحظة معينة، فتكون أمة فعلت كل ما تستطيعه على المستوى العسكرى، وأصبح أمامها اختيار أن كل استمرار فيه إنهاك مواردها وتوجيهها للاختيار العسكرى لأمد غير منظور، هو بحد ذاته أحد العوامل الكبرى لهزيمة مشروعها التاريخى على المستوى الثقافى والاجتماعى والوظيفى.. وأعتقد أن أحد الأسباب الكبرى والأساسية لسقوط الحضارتين العربية والإسلامية هو ماحدث من غزو، وطبعاً هناك أسباب كثيرة، لكن مهم جداً تبين الدمار الهائل الذى أصاب المشرق العربى نتيجة الغزوتين التتارية والمغولية لهذه المنطقة.. إبادة موارد المنطقة ثقافياً واقتصادياً وأخلاقياً ووضعها فى مشروع لا يبدو أن آفاقه المأمولة، واعدة باحتمالات انتصار عسكرى أكيد، يجعل من الممكن للمثقف، بل - وينبغى - أن يتأمل البدائل الممكنة لاستئناف الصراع التاريخى انطلاقاً من منطلقات آمنة ببدائل أخرى قد تكون واعدة أكثر بكثير - سواء فى المدى المباشر أو المتوسط أو الطويل - من البديل العسكرى، وفى لبنان - مثلاً - نرى إحتمالات محددة، فى الأداء العسكرى الأجود الذى كان فى الحالات التى حصل فيها

خراب للدولة، فالدولة انهارت ويوجد أداء عسكرى لحزب الله.. لكن انتهى هذا إلى تخريب دولة مثل لبنان، والمحتمل جداً أن هذا الصراع العسكرى مع لجم الاختيار العسكرى من قبل الدول الكبرى معناه تمكين إسرائيل من الانفراد بالشعبين الفلسطينى واللبنانى، وإبادتهما عملياً فى لحظات الفوضى، إذا خرجت أمريكا وأوروبا من الساحة وسادت حالة فوضى عالمية.

ورأيى أننا سنكون خاسرين حتى لو انتصرنا عسكرياً، بمعنى أن أحد جوانب الخريطة المعقدة من حيث النمو المحتمل، أننا عندما ننتصر عسكرياً نكون قد خسرنا كل شىء آخر، بمعنى خسرنا مواردنا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأخلاقية والروحية.. لقد انتصر صلاح الدين - فعلاً - واستكمل مهمته الملك العادل والكامل ، لكن بالفعل - مع تحياتنا لهذا الانتصار - إلا أنه كان محملاً بأعباء تاريخية مهمة، وكان هذا - بالفعل - نهاية المشروع المصرى.. ونهاية آخر كلام فى نمو مصر الاقتصادى، وهذا كلام مثبت لدى عدد من المؤرخين الاقتصاديين الكبار فى تلك الفترة، إذن الاختيار كان معقداً.

وفى تقديرى أن جوهر المشروع العربى هو المصالحة القومية بين شتى التيارات التى تتصارع حالياً بشكل دموى أو شبه دموى بما يسمح بتأليف: أولاً سبيكة ثقافية جديدة، وثانياً وضع اختيار عام متناسق بين كل قوى الأمة.

أنا أفضل أن نتفق كلنا على شكل ما من أشكال التسوية، ولو أننا سندخل فعلاً فى علاقات طبيعية مع إسرائيل فى يوم من الأيام، أفضل أن ندخل بصورة جماعية من خلال تصور مسبق لما ننتوى أن نفعله وكيف نفعله، بدلاً من أن نسمح بالخضوع إلى مجرى الواقع والاستيعاب الواقعى لكثير من الأراضى المحتلة على النحو الذى قد ينتهى بسيناريو أسوأ حتى من الأندلس.

فإذن - على العكس - أنا فى رأيى أن المثقف هو ذلك الذى يستقرئ قراءة كاملة للواقع وأن يمد بعض الخطوط على استقامتها لتأمل تداعياتها فى المستقبل.

والنقطة الأخيرة تتعلق بالكشف عن الدلالة الفلسفية لما يحدث، فهذه المنطقة تاريخياً كانت منطقة ممزقة، بغض النظر عن إسرائيل وبغض النظر عن أن إسرائيل تضيف إضافة جديدة مهمة، وينبغى معرفتها معرفة مستقلة، لكن هذه طبيعة المنطقة التى تمتد من إيران، وهى منطقة تفاعلت تاريخياً، فإيران احتلت مصر مرتين ومعنى هذا أنه فى التاريخ القديم، شهدت هذه المنطقة عملية تعرض متبادل، وفيها عملية حساسية متبادلة، فأى تطور فى إيران بعد سنوات يأتى لمصر أو المغرب العربى والعكس، ولذا المنطقة محتاجة - بالفعل - لنظام والبديل هو ماحدث مثلاً فى حالة الحرب العراقية - الإيرانية، والحرب ضد العراق أو حرب تحرير الكويت، وأنا - حتى - لست واثقاً من أنه إذا فشلنا فى بناء نظام فى المنطقة - بغض النظر عن إسرائيل - فمن الضرورى أن يضم تركيا وإيران إلى المجرى الرئيسى المتفق عليه، على أسس تفاعلات جديدة تكون سلامية بصورة أساسية، أى مع درجة من السيطرة النسبية والمتفق على قواعدها مع التيارات الثقافية والسياسية والاجتماعية والعلاقات العسكرية المستخدمة فى الصراعات فى هذه المنطقة، فالمطلوب إعادة بناء هذه المنطقة على المستوى الاقتصادى والثقافى، فهى تحمل مكنوناً وذخائر وكنوزاً تمكنها - فيما لو تم الاتفاق على سبيكة معقولة وإيقاعات مضبوطة - من الانطلاق من جديد.

فى هذا الإطار أستطيع أن أضع خريطة إسرائيل من زاويتين : الزاوية التقليدية وهى أننى أدفع ثمناً، وهذا لايحتاج إلى عبقرية مثقف أو عبقرية سياسى.. هو اختيار بسيط أن تستعيد الأرض المحتلة وتدفع مقابلاً وإلا لن تستعيدها وتترك الموضوع مؤجلاً، وبالتالى لا تدفع مقابلاً، وهذا هو الاختيار، أما الكلام عن الشعب فهو كلام وهمى، يعنى الشعب المصرى ثبت من دراسة أمبيريقية أن ٩٩ فى المائة فعلاً من الذين بُحثوا وافقوا على كامب ديفيد، فالشعب موافق على كامب ديفيد ويريد أن يعيش فى سلام، لأن تجربته مع الحرب أو على الأقل الحروب التى أديرت - بالشكل الذى أديرت به - لم

تكن إيجابية، فباختصار أنا رأيى أن منطقة الشرق الأوسط محتاجة لنظام بغض النظر عن إسرائيل، والأهم أنه عندما نتعامل مع إسرائيل لا نتعامل معها على أساس أننا ندفع مقابلاً حتمياً وفقط، فهناك إمكان لاستخدام موضوع إعادة رتق نسيج الشرق الأوسط بما فيه منطقة فلسطين المحتلة بهدف تذويب المجتمع الإسرائيلى، ونزع عسكرته وتهجيره تدريجياً بإعمال القواعد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، داخل إسرائيل شاءت أم أبت، يعنى هنا مطلوب تصور مسبق وليس عفويا، مطلوب تعرف على الأدوات والتمييز بين الأشكال والجغرافيات، مطلوب استراتيجية، وأنا أعتقد أنها ممكنة وإن كانت عناصرها الأساسية فى المدى الراهن غير قائمة باكتمالها المطلوب.

د. جلال أمين : خطر ببالى أنه - مثلاً - منذ سنة ١٩٦٧ وإسرائيل طبعا فى ذهنها منا‌قشه الآن، وهذا أحد الأغراض الأساسية من وراء حرب ١٩٦٧، لكن لم يحققوا نجاحاً ملموساً حتى الآن، وملاحظتى أن موقف المثقفين العرب الرافض لا بد أن يكون قد لعب دوراً مشرفاً خلال السنوات الماضية، بمعنى أنه لو كان كل المثقفين قالوا نعم منذ ١٩٦٧، لكانت النتيجة أسوأ بكثير الآن، ولذلك فإن الكلام الذى نقوله الآن لن يضيع هباءً.